مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تعرض القطاع السياحى المصرى للأزمات المختلفة.

Economic effects resulting from the exposure of the Egyptian tourism sector to various crises.

د/ عبير منصور عبد الحميد على

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية التجارة جامعة جنوب الوادى

تاريخ الإرسال	2023-8-29
تاريخ القبول	2023-10-15
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الاقتصادية الناتجة عن تعرض القطاع السياحى المصرى للأزمات والصدمات المختلفة سواء كانت أزمات سياسية ، أو أمنية ، أو اقتصادية ، أو حتى صحية محلية ودولية خلال الفترة الزمنية (1995 وحتى عام 2022) ، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتحليلى والقياسى لتوضيح أكثر الأزمات تأثيرً على هذا القطاع ، ووضع مجموعة من الحلول والمقترحات لتقليل حدة المخاطر التى يتعرض لها القطاع السياحى جراء حدوث تلك الأزمات . وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع السياحى المصرى شديد الحساسية للأزمات والصدمات التى يتعرض لها ولكنه سرعان ما يتعافى ويعود مرة أخرى إلى معدلات نموه ، وأن أكثر الأزمات التى أثرت سلبًا وبقوة على هذا القطاع هى الأزمات السياسية والأمنية والإرهابية ؛ وخير مثال على ذلك هو أثر أحداث ثورة 25 يناير 2011 وأحداث الطائرة الروسية فى عام 2015 على القطاع السياحى حيث كانت قوية وحادة وطويلة الأمد إذ استمرت منذ 2011 وحتى 2017.

وعلى الرغم من أن أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) كانت من أشد الأزمات التى تعرض لها العالم حيث عانت حكومات كافة الدول من توقف أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والدينية والسياحية والتعليمية ، وعلى الرغم من ماثيرها الشديد على القطاع السياحى فى مصر إلا أنه سرعان ما تعافى من آثار تلك الأزمة ، واستطاع استعادة قوته مرة أخرى بعد الانفتاح.

الكلمات المفتاحية: الأثار الاقتصادية ، القطاع السياحى ، الأزمات والصدمات المختلفة ، السياحة المصرية.

Abstract:

The objective of this study was to illustrate the economic effects of the various crises and shocks to the Egyptian tourism sector, Whether they are political, security, economic, or even domestic and international health crises during the period of time (1995-2022). The analytical approach was used to illustrate the crises most affecting the industry and to develop a set of solutions and proposals to mitigate the risks posed to the tourism industry by these crises.

The study concluded that the Egyptian tourism sector is very sensitive to the crises and shocks to which it is exposed, but it is quickly recovering and returning again to its growth rates, and that the most negative and strong crises that affected this sector are political, security and terrorist crises, and a good example of this is the impact of the events of the revolution January 25 2011 and the events of the Russian plane in 2015 on this sector were strong, severe and long-term as they lasted from 2011 to 2017.

Although the Corona pandemic crisis (Covid-19) was one of the most severe crises experienced by the world, as the governments of all countries suffered from the cessation of their economic, social, cultural, sports, religious, tourism and educational activities, its impact on the Egyptian tourism sector despite its severity and strength during the crisis period, but it quickly recovered this sector from the effects of this crisis and was able to regain its strength again after the opening.

Kay Words: Economic impacts, the tourism sector, various crises and shocks, Egyptian tourism.

مقدمة:

يُعد القطاع السياحى من أهم القطاعات الاقتصادية ، بل هو أحد أهم أعمدة الاقتصاد المصرى ، وذلك لما له من دور مهم فى توفير النقد الأجنبى وقدرته على توليد الناتج المحلى الإجمالى ، وخلق فرص عمل داخلية للشباب المصرى ، والمساهمة فى حل مشكلة البطالة واستيعاب عدد لا بأس به من العمالة المصرية . وقد ارتفعت مساهمة هذا القطاع بشكل ملموس خلال عام 2019 لتصل إلى نحو 15.4% من الناتج المحلى الإجمالى ، ويعمل به نحو ثلاثة ملايين عامل ، كما بلغ إجمالى إسهام هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى للدولة بنحو 91.4 مليار جنيه خلال عام 2021/2022 بنسبة نمو 31.5% عن العام السابق والذى كان قيمته 69.5 مليار جنيه (البنك المركزى المصرى ، 2021/2022).

وعلى الرغم من الأهمية التى يمثلها القطاع السياحى فى الاقتصاد المصرى إلا إنه يتميز بالحساسية الشديدة لكافة أنواع الأزمات التى يتعرض لها الاقتصاد سواء أكانت أزمات سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو حتى صحية . ويرجع السبب وراء مدى حساسية هذا القطاع إلى مخاطر عدم التأكد ، وأن هذا القطاع يُمثل مرآة تعكس أى أزمة أو تقلب ، بالإضافة إلى أن السياحة تعتبر جانباً ترفيهياً لمن يقومون بها ، مما يجعلها أول بنود الانفاق التى من الممكن الاستغناء عنها أو إلغائها ، إذ يميل الكثيرون أثناء التقلبات الاقتصادية إلى الاحتفاظ بالنقود أو توجيهها إلى بنود أكثر أهمية مثل تغطية ضروريات الحياة أو حتى الاستثمار .

كما تَعرض هذا القطاع إلى العديد من الهجمات الإرهابية التى كان لها تأثير سلبى بالغ الخطورة على عدد من الوافدين إلى مصر ، وتأثر هذا القطاع أيضاً وبقوة كباقى القطاعات الاقتصادية بأحداث ثورة 25 يناير 2011 ، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية فى ذلك الوقت . وأخيرً تعرض هذا القطاع لأسواء الأزمات التى كان لها تأثير مباشر وقوى وحاد عليه ألا وهى أزمة انتشار (كوفيد – 19) المعروفة إعلاميًا "بجائحة كورونا " ، تلك الأزمة الصحية التى هزت كل التوقعات والمؤشرات لكافة القطاعات الاقتصادية وكان على رأسها القطاع السياحى.

والسؤال الذى تطرحه الدراسة والتى تهدف إلى الإجابة عليه هو : أيٍ من تلك الأزمات والصدمات التى تعرض لها القطاع السياحى فى مصر كانت أكثر تأثيرً على عائداته ومساهمته

فى الناتج المحلى الإجمالى وعدد العاملين به؟. ولتوضيح أثر تلك الصدمات والأزمات اهتمت الدراسة بتحليل الفترة من عام 1995 إلى عام 2022 ، وذلك لمرور هذا القطاع بالعديد من الأزمات والصدمات وفترات الرخاء خلال هذه الفترة ، وحتى تستطيع الدراسة الإجابة على السؤال السابق طرحه.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والعملية كما يلى:

- **الأهمية النظرية :**

تبرز الأهمية النظرية للدراسة من أهمية المعلومات التى سيتم عرضها فيما يتعلق بالقطاع السياحى المصرى ، ومدى ، أهميته والآثار الاقتصادية لهذا القطاع على الاقتصاد المصرى ، والتحديات التى تواجه هذا القطاع ، والجهود التى تبذلها السلطات المصرية للنهوض بهذا القطاع.

- **الأهمية العملية :**

أما الأهمية العملية للدراسة فتنبثق من خلال توضيح مدى تأثر القطاع السياحى المصرى بالأزمات ومدى قدرته على التصدى لها ، وأيٍ من تلك الأزمات كانت أكثر حدةً وتأثيراً على هذا القطاع . وسوف يساعد ذلك المهتمين بالقطاع السياحى ودوره فى التنمية الاقتصادية وأيضًا المهتمين بقضايا الأزمات والصدمات ، والتعرف على أفضل الطرق فى مواجهتها والتصدى لها.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية والسياسية والجغرافية وغيرها القطاع السياحى لما له من دورٍ مهمٍ فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة دول العالم خاصةً النامية منها ، وذلك لاعتماد اقتصاديات تلك الدول عليه فى توفير العملة الأجنبية والمساهمة فى توليد الناتج القومى الاجمالى ، كما يُعد هذا القطاع مستوعبًا لا بأس به للعمالة ، ويوفر فرص عمل للشباب من الجنسيين . وفيما يلى سيتم عرض عدد من الدراسات التى تناولت أثر الأزمات والصدمات

التى تعرض لها القطاع السياحى المصرى وبعض الدول النامية ، مما يساعد الدراسة الحالية للاستفادة من تلك الدراسات ومحاولة سد الفجوة التى لم تتناولها.

هدفت الدراسة التى أجراها (سعيد عبد العزيز ومحمد جابر) عام 2009 إلى إبراز وتحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة فى مصر، وذلك من خلال توضيح طبيعة الأزمة المالية ، وتحديد قنوات تأثيرها على القطاع السياحى، وكذلك مناقشة الأسس التى تقوم عليها سُبل مساعدة هذا القطاع على الخروج من الأزمة ، وذلك فى ظل سيناريوهات مختلفة لتطور الأزمة خلال السنوات الثلاث القادمة.

حيث خلصت الدراسة إلى معنوية تأثير كلٍ من متوسط الدخل والأسعار النسبية على الطلب السياحى ، فى حين لم تجد دليلاً على معنوية تأثير سعر الصرف ، كما أكدت النتائج على ارتفاع مرونة الطلب السياحى للأسعار النسبية ، وأشارت تنبؤات الدراسة إلى انخفاض معدل الوافدين إلى مصر خاصةً من الدول الأوروبية ، وقدرت الخسائر الناجمة عن ذلك بحوالى 108 مليون دولار ، فى حالة استمرار انخفاض معدل نمو الدخل العالمى بمقدار 1% ، وحوالى 212 مليون دولار فى حالة انخفاضه بمقدار 2% ، وأخيرً قدمت الدراسة عددً من التوصيات لصانعى السياسة تتعلق بجانبى الطلب والعرض ودور الحكومة فى مساعدة القطاع السياحى فى الخروج من الأزمة .

وفى الدراسة التى قدمها أحمد عادل حماد للجمعية المصرية للسياحة والفنادق عام 2013 لتوضيح تأثيرات الأزمة المالية العالمية على القطاع السياحى فى مصر ، وما تركته من سلبيات على هذا القطاع ، فلقد تمثلت تلك الأثار السلبية لهذه الأزمة فى تراجع الإيرادات السياحية من النقد الأجنبى ، وتسريح العمالة فى المنشآت السياحية والسياسات التى اتخذتها تلك المنشآت للحد من سلبيات هذه الأزمة عليها . وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات الهامة ، والتى تمثلت فى : ضرورة تواجد نظم إنذار مبكر فى المنشآت السياحية تتميز بالدقة والكفاءة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيلها لمتخذى القرار مع ضرورة الاهتمام بوضع خطة قوية مُعدة ومُجهزة لإدارة الأزمات واحتوائها عند وقوعها والاهتمام بالسياحة الداخلية وتنشيطها ووضع برامج سياحية متنوعة الأسعار .

وفيما يتعلق بالدراسات التى تناولت توضيح أثر الأزمات الارهابية والسياسية على القطاع السياحى جاءت دراسة (ياسمين على صوفى وادريس رمضان حجى) المقدمة لمجلة جامعة التنمية البشرية عام 2018 ، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الإرهاب والأزمة المالية العراقية على السوق السياحى فى محافظة آربيل خلال الفترة من 2007 وحتى 2016 ، إذ بلغ عدد السياح عام 2007 حوالى (153571) ألف سائح ، وازداد العدد إلى (2029623) مليون سائح عام 2013 نتيجة الاستقرار الأمنى النسبى التى كانت تتمتع به المحافظة ، بينما انخفض عدد السياح الوافدين خلال المدة (2014–2016) ، فقد بلغ عددهم (776165) ألف سائح فقط نتيجة عدم الاستقرار الأمنى والأزمة المالية التى يمر بها العراق بشكل عام.

أما الدراسة التى أُعدت من قبل (رامى محمد الدهون) والتى نشرت فى مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الأردن عام 2019 ، والتى هدفت إلى تقييم تأثير الأحداث الأمنية والسياسية (المحلية والإقليمية والعالمية) على أعداد سياح المجموعات الوافدة إلى الأردن فى الفترة من (1989 – 2014) ، بالإضافة إلى تحليل درجة توافق تأثير هذه الأحداث مع أفكار الاتجاه الجغرافى . ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عده مناهج (الوصفى والتاريخى والإحصائى التحليلى) . وأشارت الدراسة إلى أن الأقاليم والجنسيات الأوروبية والأمريكية جاءت فى المرتبة الأولى فى تأثرها بالأحداث الأمنية والسياسية ، تلاها الإقليم الإفريقى وآسيا والباسفيك فى المرتبة الثانية ، بينما تأثرت أعداد سياح الدول العربية بدرجة محدودة ، كما بيَّن الاتجاه الجغرافى أن الأحداث الأمنية والسياسية تؤثر سلبًا على السياحة الوافدة إلى الأردن من الدول البعيدة جغرافيًا والدول المتقدمة بشكل أكبر من الدول المجاورة والدول النامية ، وأوصت الدراسة بالترويج للسياحة المحلية والإقليمية ، وإنشاء مجلس إدارة أزمات للتخفيف من الآثار السلبية للأحداث الأمنية على قطاع السياحة فى الأردن.

كما تناولت الدراسة التى قدمها (C .Steiner) فى عام 2010 والتى نشرت فى "International Journal of Tourism Research" تحت عنوان (An Overestimated Relationship ? Violent Political Unrest and Tourism Foreign Direct Investment in the Middle East) تأثير الاضطرابات السياسية والإرهاب على السياحة والاستثمار الأجنبى المباشر فى الشرق الأوسط من خلال دراسة حالة

مصر . وبينت الدراسة أن المخاطر البشرية المرتبطة بالاضطرابات السياسية والإرهاب أدت إلى تراجع السياحة الوافدة والاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر.

أيضاً استهدفت الدراسة التى تناولها (M. Feridun) عام ٢٠١١م والتى قدمها للنشر فى "Journal Applied Economics" بعنون (Impact of Terroism on Tourism in Turkey: Empirical Evidence From Turkey) توضيح أثر الهجمات الإرهابية على السياحة الوافدة فى تركيا خلال الفترة من (1986-2006) ، وتوصلت الدراسة إلى أن الهجمات الإرهابية أثرت سلبًا على القطاع السياحى التركى مما انعكس سلباً على الجانب الاقتصادى.

وفى الدراسة التى قدمها كلً من (A. Mushtaq and K. Zaman) للنشر فى "Journal of Economic Info" عام 2014 تحت عنوان (the Relationship between Political Instability , Terrorism and Tourism in Saarc Region) لدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسى والإرهاب والسياحة فى منطقة سارك التى تمثل دول باكستان والهند وسريلانكا وبنغلادش خلال الفترة (1995-2012) ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى قوى لعدم الاستقرار السياسى على السياحة فى منطقة سارك ، فى حين جاء التأثير السلبى للإرهاب على السياحة فى المرتبة الثانية.

وأيضاً قام كلً من (P .Mand pradhan and Rangea) بتناول تأثير الإرهاب على السياحة الهندية من خلال تحليل تأثير الهجمات الإرهابية على السياحة الوافدة فى الهند فى الفترة من (2006-2012) فى الدراسة التى نشرت فى "International Journal of Safety and Security in Tourism" عام 2014 بعنوان "Terrorism terrorizes tourism : Indian Tourism effacing myths ? " . وبينت الدراسة أن الهجمات الإرهابية التى حدثت فى بعض المناطق بالهند مثل : دلهى ، وبومباى أثرت سلباً على نمو أعداد السياح الوافدين إلى الهند.

بالإضافة إلى ما سبق من الدراسات التى تناولت توضيح أثر الأحداث الإرهابية والسياسية على القطاع السياحى هناك دراسة (Hanaa Abdelaty Hasan Esmail) التى نشرت فى "The Business and Management Review" عام 2016 بعنوان " Impact of

Terrorism and instability on the tourism industry in Egypt and Tunisia after Revolution" والتى أجريت للتعرف على أثار الإرهاب وعدم الاستقرار السياسى على القطاع السياحى المصرى والتونسى خلال الفترة الزمنية (2005 وحتى 2015) باستخدام طريقة المربعات الصغرى ("OLS" Ordinary Least Squares) ، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع السياحى المصرى كان أكثر تأثراً من القطاع السياحى التونسى بالأحداث الإرهابية وعدم الاستقرار السياسى بسبب ثورات الربيع العربى ، ولكن مصر بتكاتف الشرطة والشعب والجيش استطاعت الوصول إلى الاستقرار السياسى والنهوض بالقطاع السياحى مرة أخرى.

ومع تفاقم آزمة انتشار فيروس (كوفيد -19) ، وأثاره السلبية المباشرة الواضحة والسريعة على كافة الجوانب الحياتية بصفة عامة والقطاعات الاقتصادية بصفة خاصة ، إلى اتجاه الأكاديميين على مستوى العالم بتناول أثار هذه الأزمة كلً منهم حسب تخصصه واهتماماته . وذلك على الرغم من قصر الفترة الزمنية لانتشار هذا الفيروس ، وفيما يلى يتم عرض الدراسات التى تناولت أثار تلك الأزمة الصحية على القطاع السياحى المصرى .

استهدف معهد التخطيط القومى من خلال الباحثتان سلوى محمد مرسى وزينب الصادى عام 2020 للتعرف على تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى ، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار فيروس كورونا المستجد أدى إلى تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية على مستوى العالم وتعرضها إلى خسائر كبيرة من ضمنها الاقتصاد المصرى ، ويعد قطاع السياحة والسفر من أكثر القطاعات الاقتصادية التى تكبدت خسائر فادحة نتيجة انتشار فيروس كورونا. أشارت الدراسة إلى ضرورة التعاون بين كلٍّ من وزارة السياحة والأثار والاتحادات والشركات السياحية لإعداد خُططٍ تسويقية ترويجية تتناسب مع العديد من الأسواق مع مراعاة الظروف الطارئة والتغيرات التى طرأت على رغبات واتجاهات السائحين فى كل الأسواق ؛ حيث إن السائح اليوم أصبح أكثر تحفظًا وتخوفًا مما سبق.

كما تعاونت الجمعية الجغرافية المصرية عام 2021 مع الباحث مصطفى هاشم عبد العزيز فتح الباب من خلال إجراء دراسة تناولت آثر جائحة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) على قطاع السياحة العالمية والقطاع السياحى المصرى. وتوصلت الدراسة إلى

تراجع أعداد السائحين والإيرادات السياحية ؛ حيث تراجعت تلك المعدلات بنسب تتراوح بين 70-80% . وأوصت الدراسة بإنشاء هيئة لإدارة الأزمات فى مجال السياحة لديها القدرة على احتواء تلك الأزمة .

قدمت المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع الباحث (على عبد الرؤوف عبد العاطى محمود) دراسة عام 2022 ، والتى هدفت إلى تسليط الضوء على أثر تداعيات انتشار فيروس كورونا على قطاع السياحة فى مصر واستهدفت الدراسة اختبار فرضية أساسية مفادها "وجود أثر مباشر وغير مباشر لتداعيات انتشار هذا الفيروس على القطاع السياحى فى مصر" ، ومن ثَّم انتقال الأثر إلى الناتج المحلى الإجمالى.

وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار فيروس كورونا كان له أثرٌ بالغُ على القطاع السياحى وهو ما دفع بتراجع الإحتياطى النقدى الأجنبى من جهة ، وتباطؤ معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من جهة أخرى خلال الفترة من 2010 وحتى 2020 . وجاء اختيار عام 2010 لمقارنة الآثار الناتجة عن تداعيات كورونا بعام يتسم بالاستقرار النسبى ، واختيار عام 2020 نتيجة للتغيرات التى حدثت جراء انتشار هذا الفيروس.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة والتى تناولت تأثير الأزمات التى تعرض لها القطاع السياحى نُلاحظ أن كل دراسة اهتمت بتوضيح أثر نوع معين من الأزمات "كل أزمة أثناء حدوثها" على هذا القطاع . ووفقًا لما يتميز به القطاع السياحى من شدة حساسيته للأزمات والصدمات التى تحدث حوله أشارت تلك الدراسات إلى مدى تأثر هذا القطاع بأى أزمة سواء سياسية ، أو اقتصادية ، أو إرهابية ، أو صحية . ولكن لا توجد دراسة تناولت توضيح أكثر تلك الأزمات تأثيرً على القطاع السياحى المصرى خلال الثلاثة عقود الماضية والتى تعرض فيها هذا القطاع للعديد من الأزمات ومنها على سبيل المثال : أزمة الهجمات الإرهابية فى عام 1997 وفى عام 2015 ، والأزمات الاقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية 2008-2009 ، والأزمة السياسية التى تعرضت لها مصر عقب ثورة 25 يناير 2011 بل والعديد من الدول العربية فيما يُعرف بثورات الربيع العربى ، وما عقب تلك الثورات من أحداث إرهابية وهجمات عدوانية وانتشار حال من عدم الاستقرار الأمنى والسياسى ، ثم تأتى الأزمة الصحية والتى كان لها آثار واضحة

ومباشرة على القطاع السياحى تمثلت فى انخفاض عدد السياح الوافدين إلى مصر والإيرادات السياحية وعدد الليالى السياحية ألا وهى أزمة انتشار فيروس كورونا .

مشكلة الدراسة:

تتزايد أهمية القطاع السياحى بشكل يكاد يكون يومى وبتأثير كبير على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أيضًا ، فلقد أصبح هذا القطاع للكثير من الدول النامية أو المتقدمة على حدٍ سواء حلاً اقتصاديًا سريعًا ، لذلك فإن الاهتمام بالقطاع السياحى ومحاولة النهوض به وتنميته والتصدى للأزمات والصدمات المختلفة التى يتعرض لها والتقليل من أثار حدتها بات من الأمور الهامة ، ومن البديهى أن تكون هناك آثار سلبية لكل أزمة من تلك الأزمات ، وهو ما تناولته كل دراسة على حده وأثناء وقوع الحدث أو الازمة ، ولكن أىَّ منها كانت الأكثر حدةً وتأثيرًا على القطاع السياحى المصرى ؟. وهنا تكمن مشكلة الدراسة وهى محاولة الإجابة على هذا التساؤل.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة لتحقيق ما يلى:

- توضيح أثر الهجمات الإرهابية على القطاع السياحى المصرى.
- بيان مدى أثر الأزمة المالية العالمية على القطاع السياحى المصرى .
- التعرف على أثر ثورة 25 يناير 2011 على القطاع السياحى المصرى.
- توضيح أثر انتشار فيروس كورونا على القطاع السياحى المصرى.
- بيان أكثر الأزمات تأثيرًا على القطاع السياحى المصرى.
- توضيح الآثار الاقتصادية الناتجة عن تعرض القطاع السياحى المصرى للأزمات.
- ذكر مجموعة من الحلول والاقتراحات التى يمكن تبنيها من قبل السلطات والقائمين على هذا القطاع لتقليل حدة المخاطر التى يتعرض لها جراء حدوث تلك الأزمات.

فرضيات الدراسة:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يشير إلى وجود تأثير للأزمات التى تعرض لها الاقتصاد المصرى على القطاع السياحى.

وسيتم توضيح الفرضية الرئيسية من خلال فرض العدم والفرض البديل كالتالى:

فرض العدم: عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أى عدم وجود علاقة توازنيه قصيرة وطويلة الأجل بين الإيرادات السياحية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة للنموذج).

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5$$

الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أى وجود علاقة توازنيه طويلة قصيرة والأجل بين الإيرادات السياحية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة للنموذج).

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5$$

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على القطاع السياحى المصرى .
- الحدود الزمانية : تناولت الدراسة الفترة الزمنية من 1995 وحتى 2022 ، وذلك لتعرض القطاع السياحى للعديد من فترات الاستقرار وفترات أخرى بها العديد من الأزمات خلال تلك الفترة.

أولاً : الإطار النظرى للدراسة:

١-الحركة السياحية للقطاع السياحى المصرى خلال فترة الدراسة:

نشطت الحركة السياحية الوافدة إلى مصر خلال عام 2003/2002 حيث حققت معدلات ايجابية تجاوزت تلك المعتادة فى فترة ما قبل بداية الأزمات المتتابعة التى تأثر بها النشاط السياحى على المستوى المحلى والعالمى ، وساهمت فى ذلك الإجراءات والتيسيرات التى اتخذت من كافة الجهات المعنية لدعم هذا القطاع وبمساندة من الدولة (البنك المركزى المصرى، 2003/2002 ، ص90).

ولقد تأثرت الحركة السياحية الوافدة إلى مصر بسبب تأثر السياحة الوافدة من أسواق مجموعة دول الأمريكتين بالتطورات فى الأحداث على الساحة الاقليمية والدولية منذ أحداث سبتمبر 2001 ، إلا أن هذا الانخفاض حدت منه عودة النشاط السياحى الوافد من السوق الكندية بسبب بعدها عن مجريات الأحداث وتحقيقها لزيادة بلغت نحو ألف سائح بمعدل 6.3% (البنك المركزى المصرى، 2006/2005 ، ص15).

ولقد شهد هذا القطاع استقراراً مؤقتاً حتى أحداث مدينتى شرم الشيخ ودهب عام 2006/2005 ، ولكن مع ارتفاع الجهود المبذولة من قِبَل القائمين على قطاع السياحة للحد من التأثيرات السلبية لهذه الأحداث ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل 12.5% خلال عام 2006 فى مقابل 17.4% عام 2005 ، ويعزى السبب فى ذلك إلى تراجع أعداد الوافدين من الدول الأوروبية المتمثلة فى دول غرب أوروبا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا واسبانيا ثم سويسرا.

واستطاع القطاع السياحى التغلب على مثل تلك الأثار السلبية وعاد إلى تحقيق نتائج إيجابية فى عام 2007 ، حيث ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل 5.6 % عن العام السابق، وظلت مؤشرات القطاع السياحى المصرى فى التحسن حتى عام 2011 عقب أحداث ثورة 25 يناير ، فلقد ساهمت الإيرادات السياحية فى الناتج المحلى الإجمالى بحوالى 1.5% خلال عام 2010 ولكن تراجعت تلك النسبة إلى 1% ، ثم وصلت إلى معدلات سالبة فى الأعوام التالية حيث وصلت إلى (-28.3%) خلال عام 2013 ، وذلك يعكس التراجع الملحوظ فى معدل النمو الحقيقى لناتج السياحة ، وكذا انخفاض النصيب النسبى له من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترات السابقة (البنك المركزى المصرى، 2013/2012 ، ص15).

استمر تأثر هذا القطاع سلبً بالأحداث المصاحبة للتغيرات السياسية والاجتماعية منذ يناير 2011 ، باعتباره القطاع الأكثر تأثرً بمثل هذه الأحداث ، ويُعزى التراجع فى معدلات نمو هذا القطاع إلى انخفاض عدد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل 46.5% خلال الربع الأول من السنة المالية 2014/2013 . وقد انعكست التطورات السابقة على الإيرادات السياحية والتى انخفضت بشكل ملحوظ بمعدل 64.7% ، حيث مثلت هذه الإيرادات ما نسبته 0.3% من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق الجارى ، ولكن تحسنت هذه النسبة فى عام 2015 بحوالى 0.6% ، وذلك بسبب ارتفاع عدد السائحين وعدد الليالى السياحية للمغادرين . وفى عام 2016 شهد هذا القطاع انخفاض عدد السائحين والإيرادات السياحية بسبب أحداث الطائرة الروسية بشرم الشيخ فى أكتوبر 2015 (البنك المركزى المصرى، 2016/2015 ، ص14).

٢- الآثار الاقتصادية للقطاع السياحى على الاقتصاد المصرى:

تعتبر مصر واحدة من أهم وأكثر الوجهات السياحية على مستوى العالم ، وذلك لتمتعها بمواقع أثرية ومناطق طبيعية ودينية وثقافية ، ويمثل القطاع السياحى أهمية بالغة فى الاقتصاد المصرى تتمثل فى مساهمته فى توفير فرص العمالة وهو مصدر مهم للنقد الأجنبى فى مصر ويؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى الناتج المحلى الإجمالى ورفع معدلات النمو الاقتصادى ، كما له مساهمة واضحة فى إجمالى الصادرات والميزان التجارى ، وفيما يلى سيتم إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية التى يمثلها القطاع السياحى فى الاقتصاد المصرى ، وسيتم الاستعانة بالجدول رقم (1) :

السنوات	نسبة مساهمة القطاع السياحى فى كلٍ من %				
	التوظيف	الناتج المحلى الإجمالى	الميزان التجارى	إجمالى الصادرات	النقد الأجنبى
2000	5.8	1.6	44	28	3.7
2001	0.03	1.6	42	26	4
2002	0.04	4.22	40	25	3.2
2003	0.004	4.7	41	23	3.1
2004	0.005	5.67	43	24	2.8
2005	4.4	8.02	62	23	6.4
2006	4.7	8.03	60	22	7.2
2007	5	7.56	50	23	8.2
2008	4.8	7.9	46	22	10.8
2009	5.3	7.43	42	26	10.5
2010	6.7	6.22	46	28	11.6
2011	4.8	3.95	39	20	10.6
2012	4.7	4.11	28	22	9.4
2013	3.7	3.49	32	15	9.8
2014	3.9	19.5	15	17	5.1
2015	3.6	-28.5	19	18	7.4
2016	3	3.9	10	10	3.8
2017	3.9	7.7	12	20	4.4
2018	5.8	20.1	26	25	9.8
2019	5.8	27.3	33	27	12.6
2020	5.9	26.7	27	12	9.9
2021	6.5	3.8	12	11	4.9
2022	11.3	3.6	25	15	10.7

المصدر: لبنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ،" أعداد مختلفة" ،والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية ،" أعداد مختلفة".

أ- أثر القطاع السياحى فى توفير فرص العمالة:

يتميز القطاع السياحى بقدرته على توفير فرص عمل بمعدلات كبيرة مقارنةً بباقى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويرجع السبب فى ذلك إلى قدرته على خلق روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما يُعد أحد القطاعات الخدمية التى تستوعب العديد من الأيدى العاملة ؛ فتحسُّن معدلات نمو القطاع السياحى تُسهم فى تنشيط العديد من القطاعات الأخرى مثل قطاع الطيران والفنادق والمطاعم والبزارات والأسواق السياحية ، ويرتبط أيضًا بطريق غير مباشر بالبنية التحتية والتشييد والبناء التى تستوعب أعداد كبيرة من العمالة وذلك لخدمة السياحة والنقل والطرق والمياه والخدمات الصحية وغيرها ، وكل هذه القطاعات تستوعب أعداداً كبيرةً من العمالة.

وبذلك تزداد فرص العمالة مع تطور قطاع السياحة سواء كانت داخل هذا القطاع أو بالقطاعات الأخرى السالفة الذكر ، حيث تُشير الدراسات الإحصائية العالمية إلى أن كل فرصة عمل مباشرة يوفرها قطاع السياحة تَّولد فى المقابل ثلاث فرص عمل أخرى فى القطاعات الاقتصادية المساعدة للسياحة بطريقة غير مباشرة ؛ فمثلاً إنشاء فندق بتكلفة 4 مليون دولار بسعة 200 غرفة يُساعد فى توفير من 300 إلى 400 وظيفة . وتُساهم السياحة فى مصر فى خلق فرص عمل جديدة ، ففى مقابل كل مليون سائح يتم توفير 200 ألف فرصة عمل ، وطبقاً لبيانات السياحة العالمية فإن كل عشرة سائحين إضافيين فى المتوسط يوفرون فرصتى عمل على المستوى القومى (كريمة محمد الصغير محمد ، 2008 ، ص51).

وجدير بالذكر أن معظم العمالة فى الدول النامية – ومنها مصر- التى تعمل فى القطاع السياحى يعملون فى الوظائف المتدنية والفقيرة وغير الماهرة ذات الرواتب المنخفضة ، مثل: السائقين والخدم وعمال النظافة والحراسة والطهاة والعمل اليدوى وغيرها . أما العمالة الماهرة فتفضل الهجرة إلى بلدان أخرى لتعمل فى قطاعاتها السياحية لارتفاع العائد ، وحصولهم على مميزات أخرى (Josephe. E. Mbaiwa, 2005, p 165) .

ولقد تأثر حجم العمالة فى القطاع السياحى المصرى بالصدمات التى مرت بها البلاد داخليًا وخارجيًا بصفة عامة ، حيث نجد انخفاضًا ملحوظًا فى حجم العمالة فى أوقات الأزمات

ورواجًا فى أوقات الاستقرار النسبى فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والارهابية والصحية.

فعلى سبيل المثال شهد إجمالى عدد العاملين فى القطاع السياحى فى مصر فى عام 2000 تحسنًا فى نسبة مساهمة هذا القطاع فى العمالة ؛ حيث وصلت نسبة العاملين فى هذا القطاع بين (5.8%) من إجمالى نسبة العاملين فى مصر ، ولكن بسبب الأحداث الإرهابية التى شهدتها مصر وأحداث 11 سبتمبر 2001 وانتشار فيروس سارس عام 2003/2002[1] ، هذا بالإضافة إلى بدء ظهور أنشطة اقتصادية جديدة تستوعب العمالة ، مثل أنشطة الاتصالات ، والخدمات المالية ، والرغبة فى السفر إلى دول الخليج بعد ازدهار الاقتصاد الخليجى فى القطاع العقارى بعد الانتهاء من حرب الخليج والبدء فى إعماره انخفضت نسبة مساهمة القطاع السياحى فى العمالة المصرية انخفاضًا شديدًا، أما خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2010 فقد استحوذ قطاع السياحة على المرتبة الرابعة من حيث القدرة على توليد فرص عمل جديدة تراوحت بين (4.4% – 6.7%) كنسبة عدد العاملين فى قطاع السياحة إلى إجمالى عدد العاملين فى القطاعات الأخرى ،

ولقد وصل استيعاب القطاع السياحى للعمالة المصرية إلى الذروة خلال عام (2022) ، حيث وصلت نسبة العمالة 11.3% من إجمالى القوى العاملة فى مصر ، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (١) انخفاض تلك النسبة بمقدار كبير منذ عام 2011 إبان أحداث 25 يناير لتصل متوسط تلك النسبة خلال سنوات الثورة إلى 3.9%

وخلال الفترة من عام (2017–2019) شهد القطاع السياحى المصرى طفرة غير مسبوقة فى استيعاب نحو 3 مليون عامل وهو ما يمثل 10% من اجمالى قوة العمل فى مصر حتى تعرض العالم للأزمة الأشد من نوعها ألا وهى كورونا ؛ تلك الأزمة التى كانت آثارها تكاد توصف بالمدمرة لم يشهد العالم أزمة منذ الحرب العالمية الثانية مثل تلك الأزمة ؛ حيث انخفض عدد العمالة فى القطاع السياحى المصرى بنسبة تتراوح بين 70–80% ، وذلك بسبب توقف

[1] – فيروس سارس وهو ما عُرف بمرض المتلازمة النفسية الحادة الوخيمة والذى انتشر في الصين ، وبالتحديد فى مدينة فوشان بمقاطعة غوانغدونغ فى 16 نوفمبر 2002 ، ولقد أصاب هذا المرض أكثر من 8000 شخص حول العالم ، وتسبب فى وفاة 774 شخصًا (www.rand.org/pubs/testimonies/ct523.html).

النشاط السياحى تقريبًا بنسبة 100% ، وذلك جراء تطبيق الغلق التام ومنع التنقلات الداخلية والخارجية على مستوى العالم.

ب-أثر القطاع السياحى على الناتج المحلى الإجمالى المصرى:

تعتبر زيادة إيرادات القطاع السياحى أحد مكونات الناتج المحلى الإجمالى ، وهو من أهم مؤشرات رفع معدل النمو الاقتصادى . ويتوقف تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلى الإجمالى فى كل من الإنفاق السياحى والمضاعف السياحية ، حيث يؤدى نمو القطاع السياحى إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة من خلال رسوم التأشيرات والضرائب على الأرباح التجارية (زينب توفيق السيد عليوة ، 2014 ، ص 21-40). **وقد تذبذبت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية فى تسعينات القرن الماضى فى الناتج المحلى الإجمالى حيث لم تتعدَ نسبة 1% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى ، وذلك بسبب الأحداث الإرهابية التى تعرضت لها مصر والمتمثلة فى الهجمات الإرهابية على الأقصر عام 1997 إلى جانب إهمال هذا القطاع ، وعدم إدراك الدولة والمواطن كيفية التعامل لجذب السائح الأجنبى والمحلى وضعف السياسات والإجراءات المتبعة لدعم هذا القطاع .**

أما خلال الفترة من 2000 إلى 2009 فقد تراوحت نسبة مساهمة السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى ما بين ١,٦% و ٧,٤% ، حيث لم ترتفع بقيمة كبيرة فى أوائل القرن الواحد والعشرين نتيجة لأحداث 11 سبتمبر عام 2001 حتى عام 2004 ، ثم بدأت بالتحسن من عام 2005 وحتى عام 2009 (زينب توفيق ، ٢٠٠٩م ، ص ٨١) . **أما فى الفترة من عام 2011 إلى عام 2014 فقد حدث تذبذب مباشر من حيث مساهمة السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى نتيجة عدم الاستقرار السياسى فى مصر من 2011 وحتى 2014 ؛ ففى عام 2011 وصلت مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى بـ 3.95% وتحسنت بشكل ملحوظ عام 2012 لتصل إلى 4.11%، وظلت مساهمة القطاع السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى فى تذبذب بين التحسن والانخفاض حتى تحسنت تدريجيًا لتصل فى عام 2014 لتصل إلى 19.5%، ثم أخذت فى الانخفاض حتى وصلت إلى قيمة سالبة فى عام 2015 بلغت (28.5%-) ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أثر أحداث الطائرة الروسية** (الطاهرة السيد حمية وأخرون ، 2019).

وهناك العديد من الأسباب التى أدت إلى نمو القطاع السياحى المصرى خلال عام 2019 ، والتى تتمثل فى تحرير سعر الصرف ، ومبادرة البنك المركزى لتمويل وتجهيز العديد من الفنادق ، وكذلك الاستقرار الأمنى ، والاهتمام بالأماكن السياحية التاريخية والتقليدية وتسويقها بشكل جيد ، بالإضافة إلى وضع برنامج إصلاح هيكلى شامل لقطاع السياحة فى نوفمبر 2018 لتطوير هذا القطاع بهدف إحداث تنمية سياحية مستدامة ورفع قدرته التنافسية لتتماشى مع الاتجاهات العالمية وزيادة عدد العاملين به ، حيث وصلت مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى خلال عام 2019 إلى 27.3%.

وتضمن برنامج إصلاح القطاع السياحى على خمس محاور شملت الإصلاح المؤسسى والتشريعى وتطور البنية التحتية والاستثمار والترويج والتنشيط ومواكبة الاتجاهات الحديثة عالميًا . وفى ضوء ذلك توقعت العديد من الدراسات استمرار معدل نمو القطاع السياحى المصرى خلال عام 2020 ، حيث توقعت تلك الدراسات نمو الإيرادات السياحية خلال هذا العام بنسبة 30% لتصل إلى 16 مليار دولار وقد أشارت الإيرادات خلال الثلاثة أشهر الأولى لعام 2020 إلى إمكانية تحقيق تلك التوقعات ، حيث قدرت إيرادات القطاع السياحى خلال شهرى يناير وفبراير والنصف الأول من شهر مارس بحوالى 2.5%مليار دولار (WWW.CBE.ORG.EG) . إلا أن تعرض هذا القطاع مثله مثل باقى القطاعات الاقتصادية لجائحة كورونا أدى إلى تغير كافة التوقعات ، فانخفضت الإيرادات السياحية إلى 4.4 مليار دولار، وهو ما يمثل انخفاض شديد عن السنة السابقة ، ثم عاود القطاع السياحى طريقه للصعود واسترداد مكانته ليحقق إيرادات 8.9 مليار دولار 10.7 مليار دولار خلال عامى(2021 ، 2022) على التوالى .

ج- أثر القطاع السياحى المصرى فى الميزان التجارى:

منذ بداية القرن الواحد والعشرين ساهم قطاع السياحة فى الميزان التجارى بنسب تراوحت بين 44% عام 2000 حتى وصلت تلك النسبة إلى أقصى قيمة لها فى عام 2005 ، حيث وصلت إلى 62% وهى أعلى نسبة وصل إليها منذ عام 2000 وحتى عام 2019 ، إلا أن هذه المساهمة انخفضت كثيرًا خلال فترة ثورة 25 يناير 2011 بسبب الأحداث الإرهابية التى تعرضت لها مصر والمتمثلة فى إسقاط الطائرة الروسية ، ثم بدأت فى الارتفاع مرة أخرى خلال عام 2018 وهو بداية تعافى القطاع السياحى المصرى من أحداث ثورة 25 يناير وما تلاها من

أحداث إرهابية وسياسية لتصل تلك النسبة إلى حوالى 26% ، وتصل إلى 33% فى عام 2019 ، ثم انخفضت نسبة مساهمة القطاع السياحى فى الميزان التجارى خلال انتشار فيروس كورونا كما موضح بالجدول رقم (1) (البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة) .

د- أثر القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات:

يُساهم قطاع السياحة بشكل ملحوظ فى إجمالى الصادرات المصرية ، ويظهر جدول رقم(1) أن تلك النسبة تراوحت بين 28% خلال عام 2000 و 20% عام 2011 ، ويرجع السبب فى ذلك الانخفاض الذى حدث جراء أحداث ثرة 25 يناير 2011 ثم 18% عام 2012 ، وتوالى الانخفاض حتى وصل إلى أدنى مستوى له عند 10% خلال عام 2016 ثم تزايد خلال الثلاثة سنوات (2017 ، 2018، 2019) ، ثم شهدت نسبة مساهمة القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات المصرية انخفاض ملحوظ خلال الأعوام (2020، 2021، 2022)، كما موضح بالجدول رقم (1) (البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة) .

هـ- أثر الإيرادات السياحية فى توفير النقد الأجنبى:

يُعد قطاع السياحة من أهم المصادر الأساسية لتوفير النقد الأجنبى للاقتصاد المصرى بجانب الصادرات ، وتحويلات المصريين فى الخارج ، وصافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، ورسوم قناة السويس ، وقد وصلت مساهمة الإيرادات السياحية فى توفير النقد الأجنبى بنسبة 11.6% فى عام 2010 ، تلك النسبة التى انخفضت إلى 10.6% فى عام 2011 بسبب ثورة 25 يناير ، وتوالت الانخفاضات حتى وصلت إلى أقصاها فى عام 2016 3.8% حتى تعافى القطاع السياحى مرة أخرى مع بداية عام 2018 إلى أن وصلت مساهمة الإيرادات السياحية فى توفير النقد الأجنبى فى عام 2019 بنسبة 12.6% ، ولكن انتشار فيروس كورونا المستجد عالميًا مع بداية عام 2020 ، كان من أكبر الصدمات لقطاع السياحة على مستوى العالم ومصر حيث انخفضت تلك النسبة إلى 4.9% خلال عام 2021 ، ولكن سرعان ما عادت تلك النسبة إلى التزايد مرة أخرى فى عام 2022 ، فبلغت 10.7% (البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة) .

١- التحديات التى تواجه القطاع السياحى المصرى :

يُعد القطاع السياحى أكثر القطاعات حساسية ومرونة أمام التقلبات والاضطرابات التى يشهدها العالم مما يجعله يواجه العديد من التحديات والتى يمكن عرضها كما يلى :

أ- الهجمات الإرهابية والانفلات الأمنى وعدم الاستقرار السياسى (المحلى والدولى):

تتعرض مصر من حين لآخر للعدوان الإرهابى خاصةً على المناطق السياحية ، وذلك بهدف ضرب الاقتصاد المصرى ، وإرسال صورة غير حقيقية عن حالة من عدم الأمن والأمان بمصر، والتأثير سلبًا على القطاع السياحى الذى يُعد من أهم القطاعات الاقتصادية المصرية . كما عانت مصر من حالة من الانفلات الأمنى وعدم الاستقرار السياسى أعقاب ثورة 25 يناير 2011 ، وذلك بسبب انتشار المظاهرات والاعتصامات وأعمال العنف والبلطجة وإشعال الفتن الطائفية بين عنصرى الأمة مما دفع بعض الدول بحظر مواطنيها من زيارة مصر . ولقد شهد عام 2015 عددًا من الأحداث الإرهابية التى أثرت على قطاع السياحة ، أبرزها حادث معبد الكرنك ، وسقوط الطائرة الروسية فى سيناء والتى أسفرت عن مقتل 224 سائحًا روسيًا حيث أعلنت أهم دولتين روسيا وانجلترا تعليق رحلاتها إلى مصر وسحب رعاياها ، وهو ما سبب وصول نسبة الاشغالات فى المناطق السياحية إلى أدنى مستوى لها لتبلغ 10-16% وهى نسبة لم تشهدها السياحة المصرية من قبل ؛ حيث تمثل السياحة الروسية والبريطانية 70% من إجمالى عدد السياح الوافدين لمصر (http.//www.sis.gov.eg)

والخلاصة : يُعتبر عدم الاستقرار السياسى والأمنى من العوامل المهمة التى تؤثر فى العرض والطلب السياحى ، لأن الاستقرار يُساهم فى خلق الطمأنينة فى نفوس المستثمرين فى مجال السياحة وفى نفوس السياح أنفسهم ، وعدم الأمان كانتشار الإرهاب والحروب الأهلية المحلية أو الدولية تؤثر بشكل سلبى وقوى على القطاع السياحى (ياسمين على صوفى ، وإدريس رمضان ، 2018).

ب- الوضع الاقتصادى العالمى:

يؤثر انخفاض معدلات النمو الاقتصادى العالمى على متوسط دخل الأفراد وهو ما ينتج عنه انخفاض حجم الإنفاق على السياحة ، وفى هذه الحالة لا تتوقع زيادة فى الأعداد السياحية

للسياح ، والعكس صحيح. كما تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية على معدلات النمو السياحية وهو ما حدث جراء تعرض العالم للأزمة المالية العالمية 2008 ، وذلك لاعتبار السياحة والسفر مصروفات ترفيهية أذ يميل كثير من الناس فى الأوقات الاقتصادية الصعبة إلى الاحتفاظ بالنقد.

ج- عدم كفاية مشروعات البنية التحتية فى المناطق السياحية ، وعدم الاهتمام بتحسين الظروف البيئية ، وتسعى الدولة جاهدةً لمواجهة هذا التحدى .

د- ضعف الوعى السياحى فى المجتمع المصرى ، وعدم توافر برامج التدريب وإعداد العاملين فى القطاع السياحى بدءًا من المطارات والجوازات والجمارك والبنوك والفنادق والمطاعم والمناطق السياحية.

هـ-الاقتصار فى معظم الأحيان على السياحة الثقافية فى القاهرة والأقصر وأسوان وغيرها.

و- ارتفاع أسعار النقل الجوى إلى مصر بسبب بعد السوق السياحى المصرى عن الأسواق الرئيسية المصدرة للسائحين فى أوروبا وأمريكا واليابان (Hanaa Fayed,2002). كما أن مستوى أسعار الخدمات السياحية التى تُقدم فى مصر مثل وسائل النقل والفنادق مرتفعة نسبيًا الأمر الذى لا يجعل مصر لديها ميزة نسبية فى مجال انخفاض الأسعار وذلك مقارنةً بالدول المجاورة فى حوض البحر المتوسط.

٢-جهود السلطات المصرية لدعم وتنشيط القطاع السياحى:

بدأت السلطات المصرية الاهتمام بتنمية القطاع السياحى ودمجه فى الاقتصاد القومى منذ حوالى 30 سنه مع بداية تسعينات القرن الماضى ؛حيث تم إصدار التشريعات والقوانين والخطط والاستراتيجيات القومية للنهوض بهذا القطاع باعتباره أحد أركان الاقتصاد الجديدة. ولقد تبنت السلطات المصرية خطة طويلة المدى للتنمية السياحية (20 سنة) منذ عام 1997 وحتى عام 2017 ، وقد أوضحت الخطة القومية لتنمية قطاع السياحة مجموعة من المحاور الرئيسية منها(إجلال راتب العقيلى، 1998):

- تحسين البنية الأساسية لهذا القطاع من شبكات طرق ووسائل مواصلات وشبكات اتصالات رئيسية من مياه وطاقة وصرف صحى ، وتوفير البيئة المشجعة للاستثمار فى مجالات السياحة وتقديم التسهيلات للمستثمرين لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحى

والاهتمام بصيانة وترميم الآثار والأماكن الأثرية والمزارات السياحية لتحسين أوضاعها وتطوير المناطق المحيطة بها ، والاهتمام بإمداد مناطق التنمية بالبنية الأساسية اللازمة.

- وفى فترة استقرار سياسى واقتصادى فى عام 2009 وضعت الدولة استراتيجية متكاملة للتنمية السياحية لتنمية قطاع السياحة على المدى المتوسط خلال عشر سنوات ، وكانت التنمية السياحية فى مصر فى أفضل أحوالها ، ولقد ارتبطت استراتيجية التنمية السياحية فى مصر بشكل وثيق بكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الثقافة والنقل والطيران والطرق والبيئة والاتصالات مما استلزم تحقيق الترابط والتنسيق بين الجهات المختلفة فى تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- ووفقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة الواردة فى رؤية مصر 2030 تلتزم الحكومة باستمرار دعم اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى ، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام ، ويتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة ، ويدعم زيادة القطاع الخاص ، وقادر على تعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص عمل لائقة ومنتجة ، ولقد اشتملت سياسات التنمية السياحية حتى عام 2030 وفقاً لرؤية مصر 2030 على الآتى (رؤية مصر 2030) :

- تطوير المقاصد السياحية القائمة ، واستهداف مقاصد جديدة بالساحل الشمالى الغربى والواحات وجنوب البحر الأحمر.
- العمل على جذب شرائح السائحين ذوى الإنفاق العالى.

العمل على تضييق الفجوة الكبيرة بين السياحة الداخلية والدولية.

- تضافر جهود وزارة السياحة مع كافة الجهات المعنية بصناعة السياحة لضمان عدم اتخاذ قرارات تتضارب مع أهداف السياحة فى تحقيق النمو السياحى.
- التوسع فى مشروعات البنية الأساسية الخادمة لقطاع السياحة .
- تشجيع القطاع الخاص على تعبئة مزيد من الاستثمارات فى هذا القطاع.

- وأخيرًا، لابد من الإشادة بمدى الاهتمام البالغ من السلطات المصرية والقائمين على القطاع السياحى للقضاء على التحديات التى تواجه هذا القطاع والتى تتمثل فى تكدس القمامة ، وانتشار الباعة الجائلين والمتسولين ، وعدم تحسين المظهر الجمالى للمناطق السياحية ،

وعدم انتظام حركة المرور ، وإغلاق غرف الصرف الصحى فى الشوارع ، والاهتمام بأعمدة الإنارة ومنظرها ومنظر النخيل الذى أصبح مزين بالإضاءة ، وغيرها من السلبيات المشينة والتى تعطى صورة سيئة عن مصر وحضارتها ، كما أنها تسبب إزعاج وضيق للسائح أثناء تجواله فى المكان الذى يزوره. وقد بدأت مصر فى الآونة الأخيرة تهتم بجودة المرافق والخدمات فى المناطق السياحية وتطويرها باستمرار بما يتناسب مع أفضل الطرق والوسائل العالمية التى حققت نجاحًا فى تنمية القطاع السياحى تنمية مستدامة .

ثانيًا: الإطار العملى والتحليلى للدراسة:

ينال القطاع السياحى اهتمامًا بالغًا من قبل الحكومة المصرية للنهوض بهذا القطاع لما له من دور مهم فى توفير النقد الأجنبى ودفع عجلة النمو الاقتصادى من خلال اسهامه فى الناتج المحلى الإجمالى ، هذا بالإضافة إلى قدرته على خلق فرص عمل للشباب المصرى .فمنذ تسعينات القرن الماضى شهد القطاع السياحى المصرى نموًا حقيقيًا وفعالًا وسريعًا ، إلا أن هذا النمو تعرض للعديد من التغيرات صعودًا وهبوطًا بسبب الأحداث السياسية والإرهابية والأزمات الاقتصادية والصحية المحلية والدولية ، التى كان لها آثار مختلفة الحدة على نمو هذا القطاع وعرقلة مسيرة خطط الدولة للنهوض به .

وعلى الرغم من ذلك استطاع القطاع السياحى المصرى أن يستوعب تلك الأزمات ويتصدى لها ، والدليل على ذلك سرعة النهوض مرة أخرى بعد انقضاء الأزمة ، والسير على طريق النمو والانتعاش ، وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع حتى أطلق العاملين فى هذا القطاع والقائمين عليه تعبير " السياحة تمرض ولا تموت". ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (2) والأشكال رقم (1 ، 2 ، 3) ، وذلك من خلال استعراض فترات الصعود والهبوط لهذا القطاع ، حيث يوضح الجدول الإيرادات السياحية وعدد السائحين الوافدين إلى مصر وعدد الليالى السياحية خلال فترة الدراسة (1995 وحتى 2022).

جدول رقم (2) : الإيرادات السياحية وعدد السائحين الوافدين إلى مصر وعدد الليالى السياحية خلال فترة الدراسة (1995 وحتى 2022).

السنة	الإيرادات السياحية بالمليار	عدد الليالى السياحية للمغادرين بالمليون	عدد السائحين القادمين بالمليون
1995	2.7	20.5	2.7
1996	3.2	23.7	3.2
1997	3.7	26.6	3.7
1998	2.6	20.2	2.6
1999	3.9	31	4.5
2000	2.3	16.8	2.8
2001	1.7	13.9	2.1
2002	2.1	18	3
2003	2.9	38.2	3.8
2004	1.6	21.8	2
2005	2.1	28.1	2.3
2006	2.3	27.3	2.2
2007	2.5	28.9	2.3
2008	10.5	123.4	12.3
2009	11.6	136.4	13.8
2010	12.5	148.4	14.7
2011	3.7	43	3.6
2012	2.7	37.4	2.8
2013	2.6	35.5	3
2014	0.9	15.3	1.6
2015	2.1	26.1	2.8
2016	0.8	9.2	1.5
2017	2.7	28.2	2.3
2018	11.6	121.5	11.3
2019	13	136.3	13
2020	4.4	36.8	3.7
2021	8.9	80.3	7
2022	10.7	120.2	11.7

المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى "أعداد مختلفة".

يشير الجدول السابق والأشكال التالية أن القطاع السياحى حقق صعودًا فى عدد السائحين الوافدين إلى مصر وعدد الليالى السياحية ومن ثَّم الإيرادات السياحية منذ عام 1995 وحتى عام 1997 بحيث حقق هذا القطاع إيرادات 3.7 مليار دولار فى عام 1997 مقارنةً ب 2.7 مليار دولار عام 1995 ، ولكن يأتى حادث الأقصر فى 17 نوفمبر 1997 والذى راح ضحيته 36 سائحًا سويسريًا ، وهو أسوأ هجوم إرهابى يتعرض له مواطنون سويسريون فى ذلك الوقت ، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات السياحية فى عام 1998 بمعدل 32.43% لتكون تلك

الإيرادات فى ذلك العام حوالى 2.6 مليار دولار ، ولكن سرعان ما تعافى القطاع السياحى المصرى ليحقق ارتفاعات متتاليه خلال عامى (1999 ، 2000) ، لتأتى أحداث 11 سبتمبر 2001 تلك الضربات الإرهابية الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية ، التى جعلت منطقة الشرق الأوسط منطقة إرهابية وغير آمنة ومحظورة بالنسبة لهم وتوقف السفر إليها.

وعلى الرغم من ذلك كان التأثير طفيفًا حيث انخفضت الإيرادات السياحية إلى 3.8مليار دولار عام 2001 واستمرت فى الثبات عند نفس المستوى خلال عام 2002 . والغريب أن فيروس سارس والذى أصاب الصين وبعض الدول عام 2003 لم يكن له أى أثر على معدلات نمو السياحة المصرية وإيراداتها فقد وصلت الإيرادات السياحية لـ 4.6 مليار دولار ، وزاد عدد السياح لـ 6 مليون سائح خلال هذا العام ، ويرجع السبب فى ذلك إلى سيطرة العالم على انتشار هذا الفيروس سريعًا . ثم توالى الانتعاش والصعود فى إيرادات هذا القطاع والذى لم يشهد أى تأثرات سلبية بسبب الأزمة المالية العالمية والتى تعرض لها العالم فى سبتمبر عام 2008 ، بل شهد القطاع السياحى المصرى فترة انتعاش ملحوظة من حيث الإيرادات السياحية وعدد السياح الوافدين وعدد الليالى السياحية خلال الأعوام الثلاثة السابقة لثورة يناير 2011 ، حيث وصلت السياحة المصرية إلى ذروتها فى عام 2010 من حيث عدد السياح والليالى السياحية والإيرادات السياحية كما هو موضح بالجدول رقم (2) ، والشكل رقم (1 ، 2، 3).

شكل رقم (1) الإيرادات السياحية (بالمليار) خلال فترة الدراسة (2000-2022).

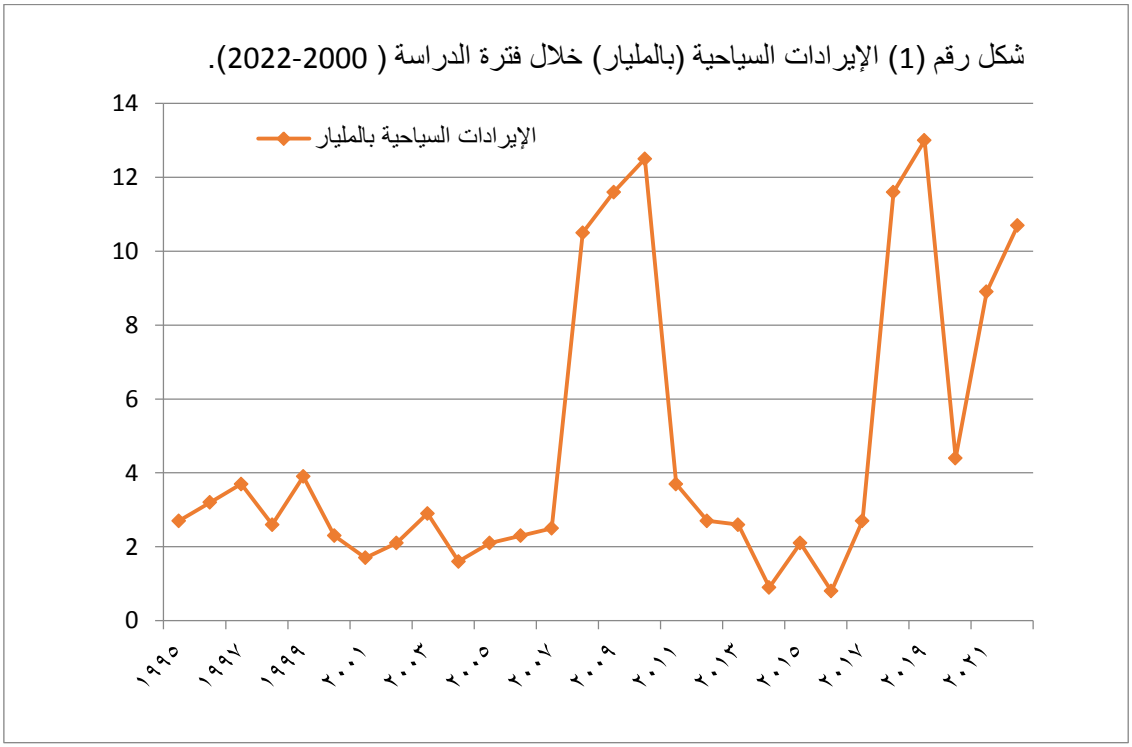

المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى "أعداد مختلفة".

شكل رقم (2)عدد الليالى السياحية خلال فترة الدراسة (2000-2022).

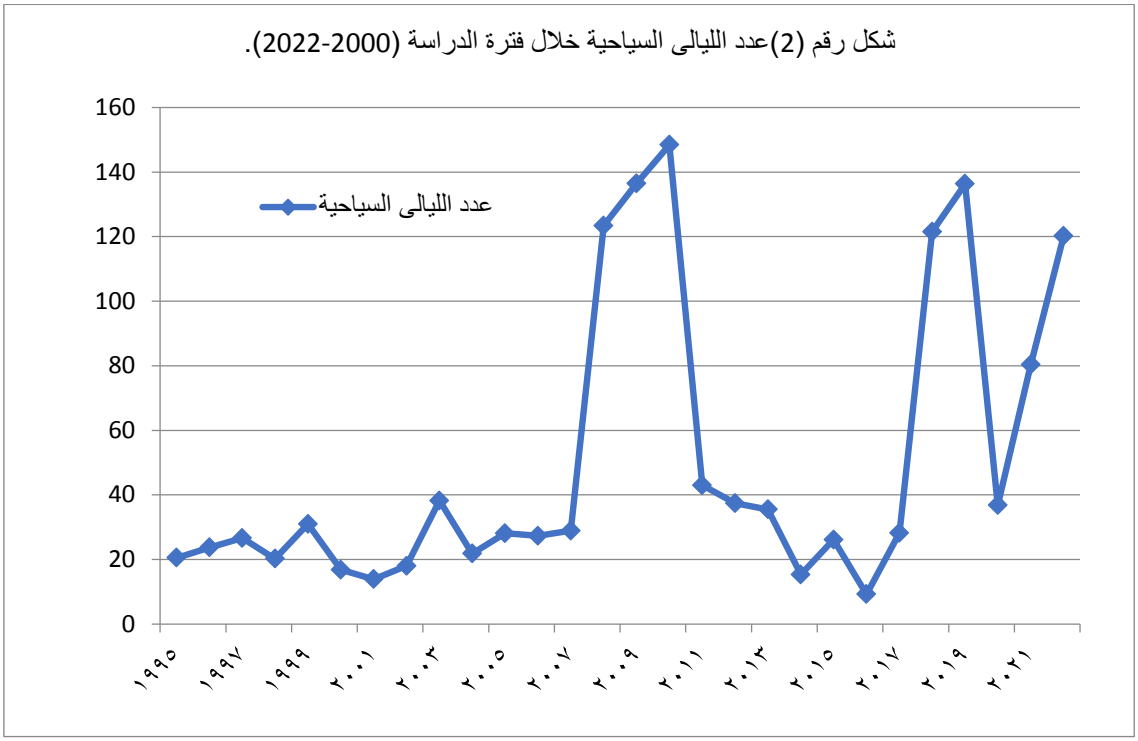

المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى "أعداد مختلفة".

شكل رقم (3) :عدد السائحين القادمين خلال فترة الدراسة (2000-2022).

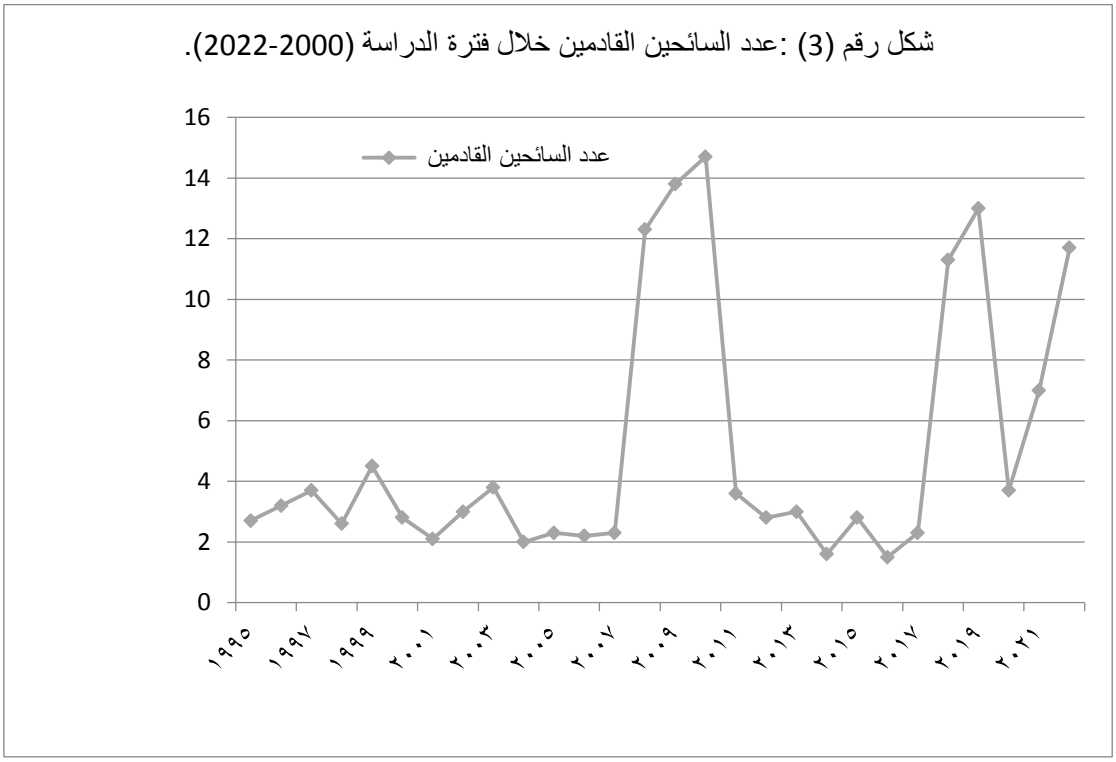

المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى "أعداد مختلفة".

ومن مفارقات القدر أن تأتى ثورة 25 يناير 2011 لتُلقى بآثارها الشديدة والواضحة بسبب حالة الانفلات الأمنى وانتشار المظاهرات والاعتصامات وأعمال العنف والتخريب والبلطجة

، بالإضافة إلى الفتن الطائفية بين عنصرى الأمة ، وهذا أدى إلى حظر بعض الدول لمواطنيها من السفر إلى مصر . وفى ضوء ذلك تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة السياحة إلى تراجع عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة من يوليو/سبتمبر من السنة المالية 2012/2011 بمعدل 24% مقارنةً بنفس الفترة المالية السابقة ليقتصر على نحو 2.8 مليون سائح مقابل 3.6 مليون سائح فى العام السابق ، كما انخفضت عدد الليالى السياحية للمغادرين بمعدل 12.9 % ليبلغ 37.4 مليون ليلة مقابل 43 مليون ليلة ، وجاء ذلك رغم ارتفاع متوسط مدة الإقامة خلال فترة العرض والتى بلغت نحو 13.6 ليلة مقابل 11.8 ليلة فى العام السابق.

وتعكس تلك المؤشرات تأثر قطاع السياحة سلبًا بتداعيات الأوضاع السياسية والأمنية التى تعرضت لها مصر فى ذلك الوقت منذ قيام ثورة 25 يناير 2011. وقد سجل شهر يوليو 2011 أكبر معدل تراجع فى عدد السائحين بمعدل 28.2% وهو ما ترتب عليه انخفاض الإيرادات السياحية بمعدل 26% مقارنةً بشهر يوليو 2010 (البنك المركزى المصرى ، 2012/2011 ، ص15–16).

ولقد استمر تأثر القطاع السياحى سلبًا بالأحداث المصاحبة للتغيرات السياسية والأمنية والاجتماعية منذ يناير 2011 باعتباره القطاع الأكثر تأثرًا بمثل هذه الأحداث ، حيث تشير بيانات وزارة التخطيط إلى تراجع ملحوظ فى معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى لقطاع السياحة ليبلغ –28.3% خلال الربع الأول من السنة المالية 2014/2013 ، مقابل ارتفاع بمعدل 0.6% خلال ذات الربع من السنة المالية السابقة ، ليُسهم هذا القطاع بنحو –0.87% فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى المُحقق خلال فترة العرض مقابل 0.02% ، وقد انخفض عدد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل 46.5% خلال عام 2014/2013 ، وهو ما أدى إلى انخفاض الإيرادات السياحية بشكل ملحوظ بمعدل 64.7% لتبلغ 0.9 مليار دولار مقابل 2.6 مليار دولار العام السابق (البنك المركزى المصرى ، 2014/2013، ص15–16).

لم يتعافَ القطاع السياحى سريعًا كالمعتاد بل استمر تأثير تلك الأحداث ، وتوالت الانخفاضات فى الإيرادات السياحية وعدد السياح والليالى السياحية منذ عام 2011 وحتى عام 2016 ، ذلك العام الذى شهد أسوأ ضربة قاتلة للسياحة فى مصر بسبب حادث الطائرة الروسية فى أكتوبر 2015 ، فقد تسبب الحادث فى تفاقم أزمات قطاع السياحة ، ويرجع الضرر الشديد الذى لحق هذا القطاع جراء هذا الحادث إلى أن السياح الروس مثلوا فى عام 2014 نحو

31% من إجمالى عدد السياح الذين زاروا مصر . وقد ذكرت وكالة "تاس" الروسية نقلاً عن وزارة السياحة المصرية أن حظر الرحلات الجوية الروسية إلى مصر وإخلاء مواطنى روسيا وبريطانيا ، الذين يشكلون نحو 70% من إجمالى عدد السياح ، من المناطق السياحية كبَّد قطاع السياحة خسائر وصلت إلى 4 ملايين دولار يوميًا .

وتحتل روسيا المركز الأول فى قائمة الدول المصدرة للسياحة إلى مصر ، حيث بلغ عدد المواطنين الروس الذين قصدوا مصر بهدف السياحة عام 2014 نحو ٣,١٦ مليون سائح ، تليها بريطانيا ثم ألمانيا. ويُوجد فى مصر أكثر من 15 منتجعًا ، ويُعد منتجع شرم الشيخ الأكثر شعبية وإقبالاً من جانب السائح الروسى ، وترجع أهمية هذا المنتجع لأنه يستوعب أكثر من 50 % من العمالة داخل القطاع السياحى المصرى.

وبدأ القطاع السياحى فى التعافى خلال عامى 2018/2017 ليصل إلى أعلى معدلاته فى عام 2019 حيث وصلت إيراداته لحوالى 13 مليار دولار وصل عدد السياح إلى 13 مليون سائح ، ويعد النمو الذى حققه القطاع السياحى المصرى فى عام 2019 نموًا غير مسبوق إلا فى عام 2010 ، ويرجع السبب فى هذا النمو إلى عدة أسباب منها تحرير سعر الصرف ، ومبادرة البنك المركزى المصرى لتمويل وتجهيز العديد من الفنادق والغرف الفندقية السياحية ، والاهتمام البالغ بالبنية التحتية لمصر بصفة عامة وللمدن والقرى السياحية بصفة خاصة ، وإنشاء وتحسين شبكة الطرق والكبارى على مستوى الجمهورية بما يخدم سهولة ويسر التنقل بين كافة المناطق والمدن والمحافظات بصورة لائقة بالحضارة المصرية ، ووضع خطة تسويقية وترويجية على المستوى المحلى والدولى للأماكن السياحية التاريخية والتقليدية والحديثة ، بالإضافة إلى وضع برنامج إصلاح هيكلى شامل لقطاع السياحة فى نوفمبر 2018 لتطوير هذا القطاع بهدف إحداث تنمية مستدامة ورفع قدرته التنافسية لتتماشى مع الاتجاهات العالمية وزيادة قدرة هذا القطاع لاستيعاب المزيد من العاملين به (مصطفى هاشم عبد الغزيز فتح الباب، 2021، ص460).

وطبقًا لما سبق فقد توقعت العديد من الدراسات المحلية والدولية استمرار نمو القطاع السياحى المصرى خلال عام 2020 ، حيث توقعت نمو عدد السياح بنسبة 15% ليصل إلى 15 مليون سائح مقابل 13 مليون سائح فى عام 2019 ، وكذلك نمو الليالى السياحية بنسبة

10% لتصل إلى 150 مليون ليلة مقابل 136.2 مليون ليلة عام 2019 ، كما توقعت نمو الإيرادات السياحية بنسبة 30% لتصل إلى 16 مليار دولار . وقد كانت الأشهر الأولى من عام 2020 تشير إلى ذلك حيث بلغ عدد السائحين خلال الثلاثة أشهر الأولى من هذا العام حوالى 2.4 مليون سائح ، وقدرت الإيرادات السياحية بحوالى 2.5 مليار دولار ، ولكن أدى انتشار فيروس كورونا المستجد فى معظم دول العالم وظهوره فى مصر فى مارس 2020 إلى الحد من هذه التوقعات واتخاذ العديد من الاجراءات الاحترازية المتعلقة بكافة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع السياحى والسفر والطيران لمواجهة آثار هذه الجائحة (سلوى مرسى ، زينب الصادى ، 2020، ص11).

ثالثًا : الدراسة القياسية :

توضيح تلك الدراسة الآثار الاقتصادية الناتجة عن تعرض القطاع السياحى المصرى للأزمات والصدمات المختلفة سواء كانت أزمات سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو حتى صحية محلية ودولية كذلك التعرف على أكثر تلك الأزمات تأثيرًا على القطاع السياحى المصرى خلال الفترة الزمنية (1995 وحتى عام 2022) .ويتم القياس من خلال الاعتماد على عدة متغيرات وهى (الإيرادات السياحية بالمليار(Imp) المتغير التابع)،(والمتغيرات المستقلة التى تتضمن عدد الليالى السياحية للمغادرين (Tou. NI)، وعدد السائحين القادمين (Tou. NU)، والأحداث الإرهابية (Tou. Cr)، والأزمات الصحية (Hea. Cr)، والأزمات الاقتصادية (Eco. Cr) "

وتم تحليل السلسلة الزمنية من خلال البرنامج الإحصائى (Eviews12) . عن طريق استخدام منهجية الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL) والذى تم تقديمة بواسطة Pesaran, et al (2001) ، ويتميز نموذج ARDL بقدرته على تحليل العلاقة فى الأجل الطويل والأجل القصير على حدٍ سواء . كما أنه يتميز عن نماذج التكامل المشترك التقليدي الذى قدمه Johansen (1988)، Johansen and Jeslius (1990) فى كونه يستخدم معادلة واحدة وبالتالى فهو أكثر كفاءة فى حالة العينات الصغيرة.

فى البداية وعند تقدير النموذج محل الدراسة لابد من إجراء عدة خطوات أساسية، مثل: اختبار جذر الوحدة لمعرفة استقرار المتغيرات ورتبهم، وذلك للتأكد من النموذج الأنسب لبيانات السلسلة ، وسيتم توضيح ذلك فى الخطوات التالية:

١- اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية المستخدمة ، والتأكد من مدى سكون واستقرار السلسلة الزمنية وتحديد رتبة التكامل لكل متغير وفقًا للفروق المحسوبة سواء كانت عند المستوى الأصلى (الصفرى) ، ويرمز له بالرمز I(0) ، أو المستوى الأول للفروق ويرمز له بالرمز I(1) ، وفى هذه الدراسة تم الاستعانة باختبار جذر الوحدة باستخدام كلٍّ من Augmented Dickey Fuller Test (ADF) , Philip Perron Test (PP). كما يتضح بالجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

جدول رقم (3): نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) عند I (0) ، I (1).

المتغيرات	I (0)		I (1)	
	T-test	p-values	T-test	p-values
Ln(IMP)	-2.3074	0.1769	-5.5843	0.0001***
Tou. NI	-2.3862	0.1547	-5.2323	0.0004***
Ln(Tou. NU)	-2.5747	0.1104	-8.4853	0.0002***
Tou. Cr	-2.0969	0.2473	-8.4853	0.0000***
Tea. Cr	-3.8730	0.0066***	-5.4552	0.0000***
Eco. Cr	-5.1962	0.0002***	-8.4853	0.0000

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحث باستخدام برنامج Eveiws12.

تشير النتائج فى الجدول رقم (3) لاختبار(ADF Test) إلى عدم استقرار كلٍّ من المتغيرات (الإيرادات السياحية، وعدد الليالى السياحية للمغادرين، وعدد السائحين القادمين، والأحداث الإرهابية عند المستوى الأصلى باستخدام الثابت، حيث إن قيم P-values للمتغيرات أكبر من 0.05 ، وهى غير معنوية، كذلك يوجد استقرار عند المستوى الأصلى لكلٍّ من (الأزمات الصحية، والأزمات الاقتصادية) فقد تبين معنوية قيم P-vlue وهى أقل من 0.05 ، ولذلك تم القيام بعمل تصحيحى وذلك بأخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية وتبين استقرار جميع المتغيرات عند المستوى الأول حيث معنوية جميع المتغيرات عند المستوى الأول للفروق.

جدول رقم (4): نتائج اختبار Philip Perron Test (PP) عند(0) I ، (1) I

المتغيرات	I (0)		I (1)	
	T-test	p-values	T-test	p-values
Log(IMP)	-2.3666	0.1601	-5.5872	0.0001***
Tou. NI	-2.4111	0.1482	-5.6730	0.0001***
Log(Tou. NU)	-2.6152	0.1023	-5.7415	0.0001***
Tou. Cr	-3.4646	0.0172**	-8.4853	0.0000***
Tea. Cr	-3.8404	0.0072**	-12.7227	0.0000***
Eco. Cr	-5.1962	0.0002***	-8.4853	0.0000***

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحث باستخدام برنامج Eveiws12.

تشير نتائج الجدول السابق إلى عدم استقرار كلٍّ من المتغيرات (الإيرادات السياحية، وعدد الليالى السياحية للمغادرين، وعدد السائحين القادمين) باستخدام الثابت (Intercept)، وكانت جميع قيم P–values للمتغيرات أكبر من 0.05 وهى غير معنوية، ومعنوية المتغيرات الأخرى (الأحداث الإرهابية ، والأزمات الصحية ، والأزمات الاقتصادية) عند نفس المستوى الأصلى. وتم أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية وتبين استقرار جميع المتغيرات عند المستوى الأول ومعنوية قيم P–values للمتغيرات حيث كانت أقل من 0.05.

وبناءً على ما سبق من نتائج اختبارات الوحدة السابقة Unit Root لكلٍّ من (ADF, PP) تبين وجود استقرار لبعض المتغيرات عند المستوى الأصلى وعدم الاستقرار لباقى المتغيرات، وعند أخذ المستوى الأول تبين استقرار جميع المتغيرات عند المستوى الأول. وبذلك يمكن استخدام منهجية الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL) .

٢- فترة الإبطاء:

وتتمثل الخطوة التالية قبل تقدير النموذج فى اختبار فترة الإبطاء التى تعتمد عليها جميع الاختبارات التالية والتى من أهمها تقدير (نموذج ARDL) ، واختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ وذلك بعد التأكد من خلو النموذج من أى المشاكل التشخصية القياسية. وتكتسب فترة الإبطاء المثلى أهمية كبيرة فى اختبارات التكامل المشترك، وذلك لتجنب مشكلة الارتباط الذاتى فى حالة اختيار عدد قليل من فترات الإبطاء، وكذلك تجنب فقدان درجات الحرية والكفاءة فى حالة اختيار عدد كبير من فترات الإبطاء.

وفى هذه الدراسة تم تحديد فتره الإبطاء من خلال برنامج (Eviews 12) أوتوماتيكياً من خلال معيار(AIC) "Akaike Information Criteria" (Abonazel et al, 2023) ويوضح الشكل رقم (4) أن النموذج ("1, 2,0,2,1,2") ARDL) هو النموذج الأفضل حيث أنه هو الأقل قيمة لمعيار AIC.

شكل رقم (4) :ملخص اختيار نموذج ARDL من خلال قيم AIC

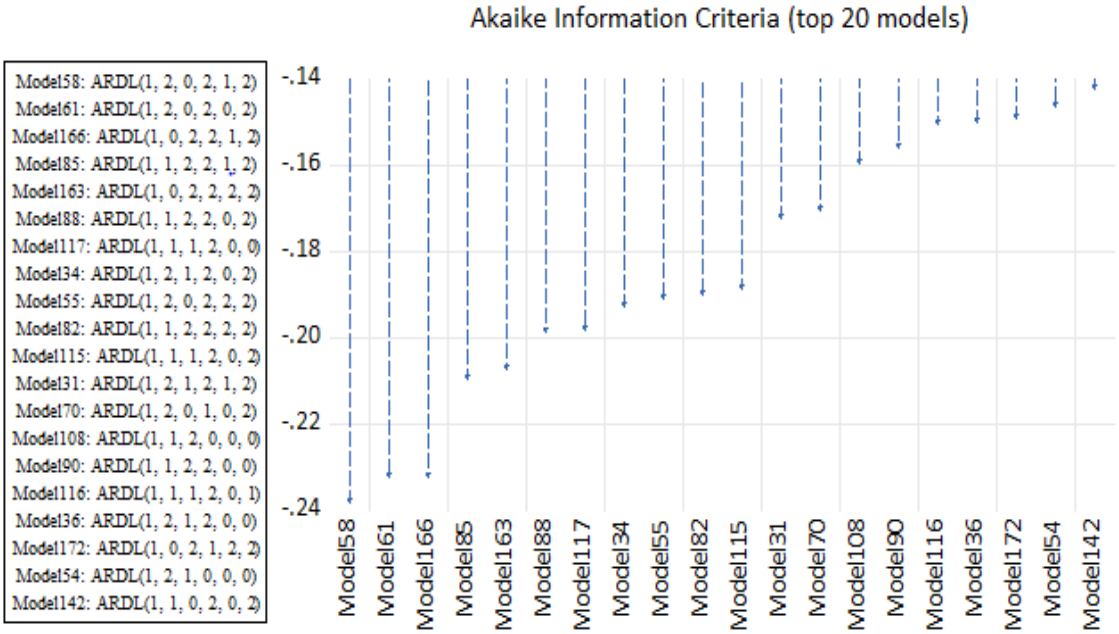

*المصدر: استخدام برنامج Eveiws12 من إعداد الباحث.

3- الاختبارات التشخيصية القياسية :

قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من جودة أداء النموذج وأنه يخلو من المشاكل القياسية وذلك من خلال إجراء بعض الاختبارات:

أولاً: اختبار الارتباط الذاتى من خلال Lagrange Multiplier test Breusch-Godfrey) إذا كانت قيم (p-value) أكبر من 0.05 فإنه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتى فى النموذج ، وإذا كانت أقل فإنه يشير لوجود مشكلة ارتباط ذاتى.

ثانياً : اختبار عدم ثبات التباين وذلك من خلال اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey).

ثالثاً : اختبار التوزيع الطبيعى للأخطاء العشوائية من خلال اختبار (Jarque -Bera) ، وكل ذلك يتضح من خلال النتائج المقدمة فى الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): نتائج اختبار Diagnostic Tests.

Test Statistics	P-values
Correlation LM Test: Breusch-Godfrey Serial	0.402
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.984
Jarque-Bera	0.680

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحث باستخدام برنامج Eveiws12.

من الجدول رقم (5) تبين من اختبار (Breusch–Godfrey Serial) أن قيم (p–value) كانت 0.402 وهى أكبر من 0.05 وعليه فإنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتى . واتضح أيضًا من خلال اختبار Breusch–Pagan–Godfrey فإن قيم (p–value) (0.984) وهى أكبر من 0.05 وهنا يمكن القول بأن البيانات خالية من مشكلة عدم التجانس ، وكانت قيم(p–value) (0.680) لاختبار (Jarque-Bera) أكبر من 0.05 البيانات هنا تتبع التوزيع الطبيعى. وبناءً على ما سبق يمكن تقدير معلمات نموذج ARDL حيث تبين أنه أصبح خاليًا من المشاكل القياسية.

4- اختبار التكامل المشترك لنموذج ARDL:

قدمت دراسة Pesaran & Shin (1999) ، ودراسة Pesaran et.al (2001) نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lags) (ARDL) . ويُطلق عليها اختبارات الحدود Bounds Tests والتى تهدف لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين مجموعة من السلاسل الزمنية بشرط ألا تزيد رتبة التكامل عن I (1). وتكمن أهمية هذه المنهجية فى التغلب على أوجه قصور اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test والتى من أبرزها وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك وكذلك اختلاف رتب استقرار السلاسل الزمنية.

وإذا كانت نتائج اختبار التكامل المشترك حيث قيم (F– Statistic) أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى فأنه يتم رفض الفرض العدمى القائل بـ " عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وقبول الفرض البديل" ، وإذا كانت قيم (F– Statistic) أقل من القيم الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى يتم قبول فرض العدم.

وبالتالى فإن معادلة النموذج المستخدمة كالتالى:

$$\ln(IMP_t) = \beta_0 + \beta_1 Tou.NI_t + \ln(\beta_2 Tou.NU_t) + \beta_3 Tou.Cr_t + \beta_4 Hea.Cr_t + \beta_5 Eco.Cr_t + \epsilon_t$$

حيث إن:

IMP: يمثل الإيرادات السياحية بالمليار.

$Tou.NI$: يمثل عدد الليالى السياحية للمغادرين بالمليون.

$Tou.NU$: يمثل عدد السائحين القادمين بالمليون.

$Tou.Cr$: الأحداث الإرهابية ، وهى عبارة عن متغير صورى حيث يتبع القيم التالية:

$$Tou.Cr = \begin{cases} 0, & \text{لاتوجد أحداث إرهابية} \\ 1, & \text{توجد أحداث إرهابية} \end{cases}$$

$Tea.Cr$: الأزمات الصحية ؛ وهى عبارة عن متغير صورى حيث يتبع القيم التالية:

$$Tea.Cr = \begin{cases} 0, & \text{لاتوجد أزمات صحية} \\ 1, & \text{توجد أزمات صحية} \end{cases}$$

$Eco.Cr$: الأزمات الاقتصادية ؛ وهى عبارة عن متغير صورى حيث يتبع القيم التالية:

$$Eco.Cr = \begin{cases} 0, & \text{لاتوجد أزمات اقتصادية} \\ 1, & \text{توجد أزمات اقتصادية} \end{cases}$$

β_0: ثابت المعادلة، $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معلمات المتغيرات المستقلة، ϵ_t: حد الخطأ العشوائي.

- **فروض اختبار التكامل المشترك:**

فرض العدم: عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أى عدم وجود علاقة توازنيه قصيرة وطويلة الأجل بين الإيرادات السياحية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة للنموذج).

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5$$

الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أى وجود علاقة توازنيه قصيرة وطويلة الأجل بين الإيرادات السياحية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة للنموذج).

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5$$

جدول رقم (٦) :نتائج اختبار Bounds Test

Test Statistic	Value	Significant	I (0)	I (1)
F Statistic K	10.8135	10%	2.08	3
		5%	2.39	2.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

ويتضح من البيانات الواردة فى الجدول رقم (٦) أن قيمة (F Statistic) لاختبار التكامل المشترك هى (10.813). وهى أعلى من القيم الحرجة للحد الأدنى (0) I لجميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.7%، 1%) ، وأعلى من القيم الحرجة للحد الأعلى عند (1) I لجميع مستويات المعنوية ، وهذا يعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، أى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات السياحية والمتغيرات المستقلة (عدد الليالى السياحية للمغادرين ، عدد السائحين القادمين ،الأحداث الإرهابية ،الأزمات الصحية، الأزمات الاقتصادية) . وبالتالى نرفض الفرض العدمى ونقبل بالفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك ، أى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عند جميع مستويات المعنوية المختلفة (10%, 5%, 2.5%, 1%).

5- نتائج تقدير نموذج ARDL:

يشير الجدول رقم (7) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات السياحية والمتغيرات المستقلة (عدد الليالى السياحية للمغادرين، عدد السائحين القادمين، الأحداث الإرهابية، الأزمات الصحية، الأزمات الاقتصادية) خلال الفترة الزمنية (1995-2022). ويتم تقدير النموذج باستخدام متجهة الانحدار الذاتى ووجود الحد الثابت. ويوضح الجدول رقم (7) نتائج تقدير نموذج (ARDL) بين متغيرات الدراسة فى الأجل القصير قبل تصحيح النموذج.

جدول رقم (7): نتائج تقدير العلاقة بين الإيرادات السياحية والمتغيرات المستقلة فى الأجل القصير خلال الفترة الزمنية (1995-2022).

المتغيرات	قيم المعلمات	T- Statistic	prob
c	-0.0144	-0.0766	0.9402
Ln (IMP (-1))	-0.2612	-1.6696	0.1209
Tou. NI	0.0026	0.6498	0.5280
Tou. NI (-1)	0.0022	0.8096	0.4339

Tou. NI (-2)	0.0021	1.5750	0.1412
Ln (Tou. NU)	1.0772	4.7332	0.0005
Tou. Cr	-0.1085	-1.1047	0.2910
Tou. Cr (-1)	-0.0936	-0.9582	0.3569
Tou. Cr (-2)	-0.2033	-1.6635	0.1221
Hea. Cr	0.0519	0.3542	0.7293
Hea. Cr (-1)	-0.1523	-1.0171	0.3292
Eco. Cr	-0.5339	-2.0592	0.0619
Eco. Cr (-1)	-0.4244	-1.6632	0.1222
Eco. Cr (-2)	-0.6527	-2.4699	0.0295
Adj-R^2=	٠.٩٤٧٩	-------	-------
F-statistic	36.028	-------	0.00000
DW	1.7056	-------	------

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحث باستخدام برنامج Eveiws12.

توضح نتائج الجدول رقم (7) لنموذج ARDL لعلاقة المتغيرات فى الأجل القصير قبل تصحيح النموذج أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.9479 ، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة وهى (عدد الليالى السياحية للمغادرين، وعدد السائحين القادمين، والأحداث الإرهابية، والأزمات الصحية، والأزمات الاقتصادية) تفسر الإيرادات السياحية (Imp) بنسبة 94.7% ، وأن قيمة اختبار قيم (P−value) لاختبار F معنوية وتدل على معنوية النموذج ARDL ، كذلك تُبين معنوية عدد السائحين القادمين، والأحداث الإرهابية ، وأن هناك تأثيرًا معنويًا طفيفًا للأزمات الاقتصادية. ورغم عدم معنوية أغلب متغيرات النموذج إلا أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تم التأكد منها كما سبق توضيحه فى الجدول رقم (7).

يتضح من ذلك أن أكثر المتغيرات تأثيرًا على الإيرادات السياحية فى الأجل القصير هى عدد السائحين الوافدين والأحداث الإرهابية ، وهو ما يتفق مع الجزء التحليلى للدراسة والذى أشار إلى أن الأحداث الإرهابية وعدم الاستقرار السياسى كانت أكثر الأزمات تأثيرًا على القطاع السياحى المصرى.

6- نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل:

بعد أن تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك فى هذه الدراسة، نقوم بعرض نتائج تقدير معلمات نموذج ARDL فى حالة العلاقة طويلة الأجل ، كما هو مُوضح فى الجدول رقم (8). وقد كانت معادلة التصحيح فى الأجل الطويل كالتالى:

$$EC = -0.0114 + Ln(IMP) - (0.0054 * Tou.NI + 0.8541 * Ln(Tou.NU) - 0.3214 * Tou.Cr - 0.0796 * Hea.Cr - 1.2773 * Eco.Cr)$$

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نموذج ARDL فى العلاقة طويلة الأجل.

المتغيرات	قيم المعلمات	T- Statistic	prob
C	-0.0114	-0.0764	0.9403
Tou. NI	0.0054	1.8061	0.0960
Ln (Tou. NU)	0.8541	4.5894	0.0006
Tou. Cr	-0.3214	-3.0907	0.0094
Hea. Cr	-0.0796	-0.5589	0.5865
Eco. Cr	-1.2773	-2.8805	0.0138

ويتضح من الجدول رقم (8) أنَّ هناك تأثيرًا إيجابيًا لإجمالى عدد الليالى السياحية على الإيرادات السياحية بمقدار 1.005 مليار دولار، والتى كان لها تأثيرُ معنويُ عند مستوى الدلالة الإحصائية 10%، وذلك لثبوت وجود علاقة طويلة الأجل ، كما أنه يوجد تأثير إيجابى ومعنوى لعدد السائحين وكلما زاد عدد السائحين كلما زادت الإيرادات السياحية بمقدار 2.342 مليون وذلك عند مستوى دلاله إحصائية 5%.

كذلك توجد علاقة عكسية بين الأحداث الإرهابية والإيرادات السياحية، وأيضًا هناك تأثير معنوى بين الأحداث الإرهابية والإيرادات السياحية، حيث زادت الإيرادات السياحية بمقدار 1.383 مليار دولار فى حالة عدم وجود أحداث إرهابية وذلك عند مستوى دلاله إحصائية 5%.

كما أنه توجد علاقة عكسية بين الإيرادات السياحية والأزمات الصحية ، حيث توجد زيادة فى معدل الإيرادات السياحية بمقدار1.082 مليار عند عدم وجود أزمات صحية، وعلى الرغم من عدم معنوية الأزمات الصحية إلا أنه تم ثبوت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وذلك عند مستوى دلاله إحصائية 5%.

كما أنه توجد علاقة عكسية وذات تأثير معنوي بين الإيرادات السياحية وبين الأزمات الاقتصادية ، حيث بلغت الإيرادات السياحية بمقدار 2.718 مليار دولار فى حالة وجود أزمات اقتصادية وذلك عند مستوى دلاله إحصائية ٥% وهى أقل من الإيرادات فى حالة عدم وجود أزمات اقتصادية حيث بلغت 3.587 مليار.

7- نموذج تصحيح الخطأ VECM

يُستخدم نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model لقياس العلاقة قصيرة الأجل مع قياس سرعة تعديل وتصحيح الخطأ لإعادة التوازن فى الأجل الطويل ، ويوضح الجدول رقم (9) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ .

جدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغيرات	قيم المعلمات	T- Statistic	prob
D(Tou. NI)	0.002550	1.798206	0.0973
D(Tou. NI(-1))	-0.002140	-2.482810	0.0288
D(Tou. Cr)	-0.108492	-1.548523	0.1475
D(Tou. Cr(-1))	0.203322	2.464695	0.0298
D(Hea. Cr)	0.051986	0.579364	0.5731
D(Eco. Cr)	-0.533898	-3.703653	0.0030
D(Eco. Cr(-1))	0.652676	4.734673	0.0005
Coint Eq (-1) *	-1.261204	-10.65538	0.0000
Adj-R^2=	0.956232	-------	-------
DW	1.705992	-------	------

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحث باستخدام برنامج Eveiws12 .

يتضح من الجدول رقم (9) ثبوت معنوية حد تصحيح الخطأ (−1) Coint Eq عند مستوى معنوية 5% حيث بلغ احتمال حدوث الخطأ (0.00001) P−value وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية، كما أن قيمته سالبة وهو ما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ويدل على وجود علاقة ديناميكية لتصحيح الخطأ فى الأجل القصير تعمل على إحداث عملية التعديل. وقد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (−1.26) وذلك يدل على أن حوالى 126% من الخلل فى توازن الإيرادات السياحية قد تم تصحيحه. كما أنه تم تحسين النموذج ؛ حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.9562 عند مقارنه نتائج النموذج فى العلاقة قصيرة الأجل قبل التصحيح كما سبق الإشارة إليه فى الجدول رقم (7) ، وأيضًا أصبحت معظم المتغيرات ذات تأثير معنوى على الإيرادات السياحية.

8- اختبار الاستقرار الهيكلى لمعاملات ARDL-ECM:

قامت دراسة (Pesaran ,1997) باختبار الاستقرار الهيكلى لمعاملات الأجل الطويل والقصير ، وذلك بعد تقدير معاملات الأجل الطويل وكذلك تقدير تصحيح الخطأ في ظل منهجية

ARDL. وقد أشارت دراسة Brown et al, (1975) إلى أن أهم اختبارين فى هذا الشأن هما اختبار المجموع التراكمى لمربعات المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) ، واختبار المجموع التراكمى لمربعات بواقى المعاودة Cumulative Sum of Square of Recursive Residuals (CUSUMSQ).

ووفقاً لهذين الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلى للمعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ ARDL إذا وقع الشكل البياني لكلٍ من (CUSUM, CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنويه ٥%. أما إذا وقع الشكل البيانى للاختبارين خارج الحدود الحرجة تكون هذه المعاملات غير مستقرة. ويوضح الشكل رقم (5) نتائج الاستقرار الهيكلى للمعاملات ، وتستعمل للتأكد من خلو معطيات الدراسة من وجود أى تغير هيكلى فيها، وتوضح أمرين مهمين هما : وجود أى تغير فى البيانات ، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل.

يُلاحظ من الشكل رقم (5) ثبوت استقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ وفقاً للاختبارين CUSUM, CUSUMSQ، حيث وقع الشكل البيانى داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبالتالى يتضح تحقق الاستقرار الهيكلى للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL ، وذلك خلال فترة الدراسة (1995– 2022).

الشكل رقم (5): نتيجة اختبار استقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لنموذج ARDL باستخدام اختبارين CUSUM, CUSUMSQ

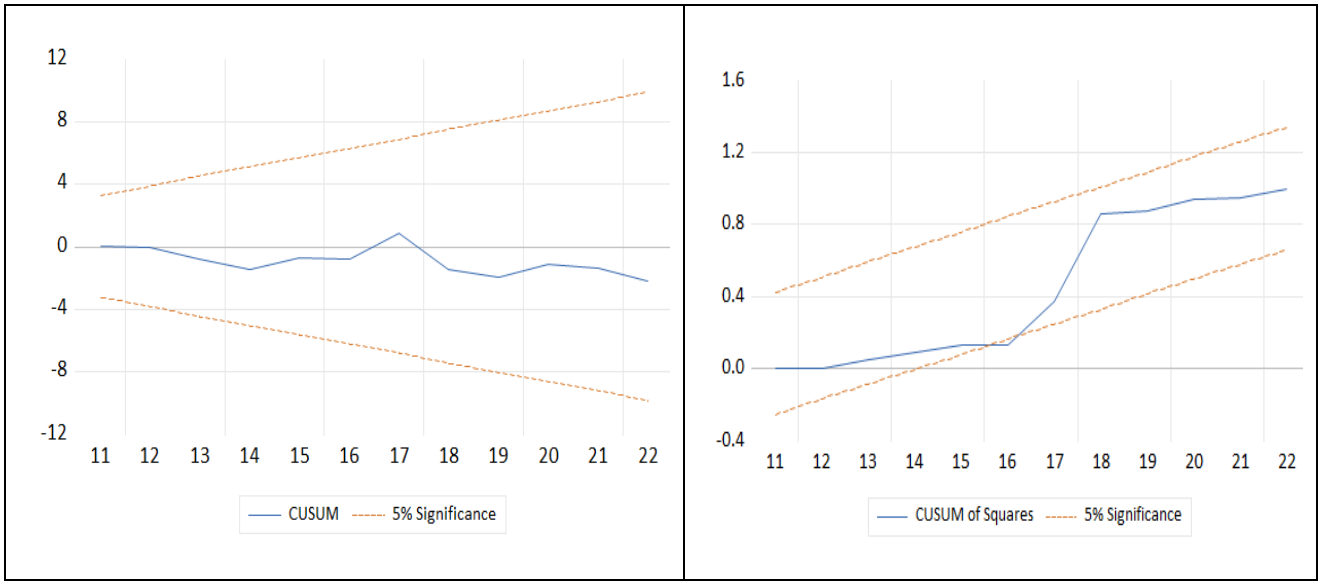

*المصدر: استخدام برنامج Eveiws12 من إعداد الباحث.

رابعًا: النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصلت الدراسة من خلال تحليل تأثير الأزمات والصدمات التى تعرض لها القطاع السياحى المصرى خلال الفترة الزمنية (1995-2022) إلى عدد من النتائج والتى يمكن ذكرها كالتالى:

- **لم يكن للأزمة المالية العالمية سوى آثار طفيفة بالكاد تُذكر على القطاع السياحى المصرى ، حيث شهدت الإيرادات السياحية وعدد السياح الوافدين إلى مصر وعدد الليالى السياحية نموًا طبيعيًا خلال عامى 2008، 2009 حتى وصلت السياحة المصرية إلى ذروتها فى عام 2010.**
- **تأثر القطاع السياحى المصرى تأثرًا شديدًا جراء أحداث ثورة 25 يناير 2011 وما تبعها من الأحداث الإرهابية والانفلات الأمنى خاصةً حادث الطائرة الروسية فى أكتوبر 2015 حتى عام 2017 ، ولم يتعافَ القطاع السياحى من أثار تلك الأزمات إلا مع بداية عام 2018 حيث وصلت السياحة المصرية إلى ذروتها مرة أخرى وتعافت بشكل ملحوظ خلال عام 2019 وذلك بسبب الإجراءات الأمنية المتبعة من قبل الحكومة المصرية.**
- **انتشار فيروس كورونا تحول إلى جائحة ألقت بظلالها وآثارها السلبية على القطاع السياحى المصرى منذ مارس 2020 ، واستمرت تلك الآثار حتى عام 2022 ذلك العام الذى تشير التوقعات إلى حدوث تحسن ملحوظ وإيجابى على هذا القطاع.**
- **تُعد الأزمات الإرهابية والسياسية والأمنية أكثر الأزمات تأثيرًا على القطاع السياحى المصرى.**
- **توصلت الدراسة القياسية إلى:**

☒ **أنَّ هناك تأثيرًا إيجابيًا لإجمالى عدد الليالى السياحية على الإيرادات السياحية بمقدار 1.005مليار دولار، والتى كان لها تأثيرُ معنويُ عند مستوى الدلالة الإحصائية 10%، وذلك لثبوت وجود علاقة طويلة الأجل ، كما أنه يوجد تأثير إيجابى ومعنوى لعدد السائحين وكلما زاد عدد السائحين كلما زادت الإيرادات السياحية بمقدار 2.342 مليون وذلك عند مستوى دلاله إحصائية 5%.**

- ☒ كذلك توجد علاقة عكسية بين الأحداث الإرهابية والإيرادات السياحية، وأيضًا هناك تأثير معنوى بين الأحداث الإرهابية والإيرادات السياحية، حيث زادت الإيرادات السياحية بمقدار 1.383 مليار دولار فى حالة عدم وجود أحداث إرهابية وذلك عند مستوى دلاله إحصائية 5%.
- ☒ كما أنه توجد علاقة عكسية بين الإيرادات السياحية والأزمات الصحية ، حيث توجد زيادة فى معدل الإيرادات السياحية بمقدار1.082 مليار عند عدم وجود أزمات صحية، وعلى الرغم من عدم معنوية الأزمات الصحية إلا أنه تم ثبوت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وذلك عند مستوى دلاله إحصائية 5%.
- ☒ وأيضًا توجد علاقة عكسية وذات تأثير معنوي بين الإيرادات السياحية وبين الأزمات الاقتصادية ، حيث بلغت الإيرادات السياحية بمقدار 2.718 مليار دولار فى حالة وجود أزمات اقتصادية وذلك عند مستوى دلاله إحصائية ٥% وهى أقل من الإيرادات فى حالة عدم وجود أزمات اقتصادية حيث بلغت 3.587 مليار.

التوصيات:

تلجأ حكومات الدول التى تعتمد على القطاع السياحى فى اقتصادياتها فى حال تعرضها للأزمات أو الصدمات سواء أكانت سياسية أو أمنية أو إرهابية أو اقتصادية أو صحية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير كمحاولة لتقليل الأثار السلبية والحد منها واستيعابها والاستفادة منها لصالح القطاع السياحى بها ، ولذلك تُوصى الباحثة بالآتى:

- تشجيع السياحة المحلية من خلال تنظيم برامج سياحية داخلية ، وخاصةً فى الفترات التى تشهد أحداثًا إرهابيةً ، مما يساعد فى الترويج والتسويق للقطاع السياحى باستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة محلياً ودولياً ، وقد كانت مصر من أولى الدول التى أعلنت عن الانفتاح رغم وجود أزمة كورونا مع مراعاة تطبيق الاجراءات الاحترازية وذلك

لتلافى الأثار السلبية الحادة على الاقتصاد المصرى بصفة عامة والقطاع السياحى بصفة خاصة.

- ضرورة دعم السياحة الإقليمية وتشجيعها خاصةً القادمة من الدول الخليجية والعربية ذات الدخل المرتفع ، وتحفيزها على القدوم إلى مصر كوجهة سياحية من خلال الترويج والتسويق السياحى ودراسة المتطلبات التى يفضلها السياح القادمين من دول الخليج وباقى الدول العربية ، وتقديم مجموعة من التسهيلات والمميزات لهم ، وإطلاق مشاريع سياحية مشتركة مع الدول الخليجية والعربية.
- المشاركة فى المؤتمرات والفعاليات السياحية العالمية ، ودعوة المؤتمرات الدولية للانعقاد بمصر كما حدث فى انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية ، مثل: تنظيم واستضافة مصر لمؤتمر المناخ "COP27" فى 30 نوفمبر 2022 بشرم الشيخ ، وهو ما قدمت مصر من خلاله صورة مبهرة عن حضارتها أمام العالم أجمع .
- إنشاء مجلس إدارة أزمات خاص بالقطاع السياحى يتألف من ممثلين عن القطاع المؤسسى الرسمى كوزارة السياحة والآثار ، والقطاع المؤسسى الخاص من أجل تقييم الآثار السلبية للأحداث الأمنية والسياسية والاقتصادية وحتى الصحية المحلية والاقليمية والعالمية على القطاع السياحى المصرى واتخاذ السبل اللازمة لمعالجتها والتخفيف من حدتها وآثارها.
- ضرورة إجراء دورات تدريبية مكثفة للعمالة بالقطاع السياحى لزيادة درجة كفاءتهم ومهارتهم . ولكى لا يهجروا قطاع السياحة وينتقلوا لقطاعات أخرى داخل الدولة أو حتى خارجها .
- التوسع فى الترويج والتسويق للقطاع السياحى المصرى وللمناطق السياحية الحضارية (الأثرية) والطبيعية والمنتجعات وغيرها من أنواع السياحة التى تتميز بها مصر ، على أن يكون الترويج والتسويق محليًا وعالميًا.
- الاستمرار وبقوة فى التركيز على تطوير البنية التحتية لقطاع السياحة من خلال ضمان تحسين وتطوير شبكة الطرق وتحديث المنشآت السياحية والمرافق.
- من ضمن النتائج التى توصلت لها الدراسة أن الأزمات والصدمات الإرهابية والسياسية والأمنية أكثر الأزمات وأشدها تأثيرًا على القطاع السياحى المصرى ، لذلك لابد من الإشادة بالانضباط الأمنى ومحاربة الإرهاب والتصدى له من قبل الحكومة المصرية والشرطة والجيش

، والأفراد والمؤسسات الإعلامية والتعليمية ، ومنظمات المجتمع المدنى ، والمؤسسات الدينية المسؤولة عن الثقافة الدينية الصحيحة ، والجهات المعنية بالسياحة .

- وفى ضوء نتائج الدراسة والتى توصلت إلى أن تأثير الأزمات السياسية والإرهابية كان أشد وقعًا على القطاع السياحى المصرى يمكن الإشارة إلى أن هذا النوع من الأزمات يحتاج إلى الكثير من الجهود الدولية والإقليمية والمحلية للتصدى له والوقاية منه ، من خلال التنسيق بين كافة الدول والأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب ، وذلك من خلال التعاون الأمنى ، وتبادل المعلومات ، وتوحيد الإجراءات ، وسن القوانين الرادعة ، والتوعية الجماهيرية بخطورة الإرهاب.

قائمة المراجع:

- المراجع العربية:

البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة.

البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والأربعون، العدد الثانى ، 2003/2022 ، القاهرة.

البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الأول ، 2006/2005، القاهرة.

البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والخمسون ، العدد الأول ، 2012/2011، القاهرة.

جريدة اليوم السابع المصرية ، 20/ 5/ 2015.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة .

حماد ، أحمد عادل (2013) ، "تأثير الأزمة المالية العالمية على النشاط السياحى فى مصر " ، الجمعية المصرية للسياحة والفنادق .

حميه ، الطاهرة السيد وآخرون (2017) ، " تأثير الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة المصرى " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، المجلد 31 ، العدد 1 ، جامعة حلوان .

الدهون ، رامى محمود (2019) ، " تأثير الأحداث الأمنية والسياسية على سياح المجموعات الوافدين إلى الأردن للفترة (1989- 2014)" ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 46 ، العدد 1 ، الملحق 2 ، جامعة الأردن ، عمان .

زينب توفيق السيد عليوة ، " تقييم أثر النشاط السياحى فى النمو الاقتصادى فى مصر " ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 65، 2014.

شهير ذكى هشام وآخرون ، " مقارنة لنشاط السياحة وأثره على العمالة قبل وبعد ثورة 25 يناير" ، جريدة اليوم السابع المصرية ، 2015/5/20.

الصادى ، سلوى مرسى وزينب (2020)، " تداعيات أزمة فيروس كورونا على القطاع السياحى المصرى ، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى ، الإصدار رقم 10 ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

صوفى ، ياسمين على وإدريس رمضان (2018) ، " تحليل آثار الإرهاب والأزمة المالية على السوق السياحى فى محافظة آربيل للمدة 2016/2007" ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، العراق .

عثمان ، سعيد عبد العزيز على ، فراج ،محمد جابر حسن السيد يوليو 2009 ، " تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصرى (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة) ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد رقم (2) ، المجلد رقم (46) ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

فتح الباب ، مصطفى هاشم عبد العزيز (2021) ، أثر جائحة COVID-19 وانعكاساتها على السياحة العالمية " دراسة جغرافية بالتطبيق على مصر" ، المجلة الجغرافية العربية ، المجلد (52) ، العدد (77) ، الجمعية الجغرافية المصرية ، يونيو ، القاهرة.

العقلى ، إجلال راتب (1998) ، " اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية "، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

محمد ، كريمة محمد الصغير (2008) ، " تنمية القطاع السياحى المصرى والآثار البيئية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

محمود ، على عبد الرؤوف عبد العاطى (2022) ، " أثر الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة فى مصر : دراسة حالة تداعيات فيروس كورونا المستجد ، المجلة العربية للإدارة ، مج42 ، ع4 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية.

الهيئة العامة للاستعلامات" الحصاد السياحى (2015 ، 2016) http://www.sis.gov.eg.

- المراجع الأجنبية:

ABONAZEL, M. R., SHAFIK, A. M., & ABDEL-RAHMAN, S. U. Z. A. N. Investigating the Dynamic Relationship between Exchange Rate and Trade Balance in Egypt: ARDL Bounds Testing Approach.

Brown, R. , et.al, Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of the Royal Statistical Society, Series B, (1975), No.37.

Feridun , M . "Impact of Terroism on Tourism in Turkey: Empirical Evidence From Turkey, Journal Applied Economics , 43,(24) , 2011.

Hanaa Abdelaty Hasan Esmail, " Impact of Terrorism and instability on the tourism industry in Egypt and Tunisia after Revolution", The Business and Management Review, Volume 7 Number 5, June 2016.

Hanaa Fayed , " The Impacts of GATTS : a case study of Tourism Development in Egypt " , Ph.D. Thesis , Bournemouth University , UK, 2002.

Joseph E . Mbaiwa , " Enclave Tourism and its so cio-economic in the Okavango Delta , Botswana" , Tourism management 26 , 2005.

Musgtaq , A and Zaman , K , " the Relationship between Political Instability , Terrorism and Tourism in Saarc Region , Journal of Economic Info , 1, 2014 , (1) :P 23-40.

Pesaran, M., et al. "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", Journal of Applied Econometrics, (2001), 16.

Pesaran, M.H. & Shin, Y "An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis.", Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Strom, S. (ed.) Cambridge University Press , (1999).

Pesaran, M. H & Pesaran B, Working with Microfit 4.0 Interactive Econometric Analysis, Oxford: Oxford University Press, (1997).

Ranga , Mand Pradhan , P " Terrorism terrorizes tourism : Indian Tourism effacing myths ? " , International Journal of Safety and Security in Tourism ,5 , 2014 , P26-39.

S. Johansen and K. Juselius, "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration — With Applications To the Demand for Money," Oxf. Bull. Econ. Stat., vol. 52, no. 2, pp. 169–210, 1990, DOI:.1111/j.1468-0084. 1990.mp52002003.x.

S. Johansen and K. Juselius, Hypothesis Testing for Cointegration Vectors with an Application to the Demand for Money in Denmark and Finland. Working Paper No. 88-05, University of Copenhagen, (1988).

C. Steiner , " An Overestimated Relationship ? Violent Political Unrest and Tourism Foreign Direct Investment in the Middle East , International Journal of Tourism Research , 12 , 2010.

World Travel and Tourism Council (WTTC) ," Travel and Tourism Economic Impact " , available from : http:⁄⁄www.wttc. org ⁄ Research⁄monthly – updates⁄accessed in 28⁄5⁄2012.